الأمم المتحدة

A/62/PV.104

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **١٠٤**

الثلاثاء، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوبورون (موريشيوس).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

تقرير الأمين العام (A/62/780)

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/62/CRP.1 و Corr.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سيتي فضيلة سوباري، وزيرة الصحة في إندونيسيا.

السيدة سوباري (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن بالغ تقديري لهذه الفرصة للمشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وإني أشارك في الاجتماع بالنيابة عن رئيس بلدي، الذي كان حريصا على الحضور هنا ولكنه للأسف لم يتمكن من ذلك بسبب التزام سابق.

يود وفد إندونيسيا أن يشكر الأمين العام على تقريره عن التقدم المحرز في التصدي لهذا الفيروس في مختلف المناطق. وتود إندونيسيا أن تؤكد في البداية على التزامها الراسخ بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠٦ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-37409 (A)

من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي تناولنا لهذه القضية، نحن نؤيد الآراء التي أعربت عنها أنتيغوا وبربودا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وإندونيسيا إدراكا منها للخطر الذي يمثله الفيروس/الإيدز، ما فتئت تضع الضمانات للحد من انتشاره ووقفه في نهاية المطاف. ولكن في الوقت الحالي، رغم أن المعدل الإجمالي لانتشار الفيروس لدينا منخفض فإن المشكلة تؤثر على العديد من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩. وبصفة عامة، كان عدد المصابين بالإيدز في إندونيسيا يقدر بـ ٠٠٠ ١٩٣ شخص في عام ٢٠٠٦.

ومنذ اكتشاف أول حالة للإيدز في إندونيسيا عام ١٩٨٧ وعدد المصابين به يزداد سنويا. ولكن هناك ما يدل على أن وتيرة نموه تسارعت بين السنوات الأربع والخمس الأخيرة. وتُظهر البيانات المتاحة أن أكثر من نصف متعاطي المخدرات عن طريق الحقن مصابون بالفيروس.

وللتصدي لهذا التحدي شنت إندونيسيا حملة شاملة على هذا الوباء الهدف الأساسي منها هو الحد من الإصابات الجديدة ووقفها في نهاية المطاف. ويشمل هذا التصدي التوجه نحو تحقيق أهداف حصول الجميع على الوقاية والرعاية والدعم والعلاج لحاملي الفيروس ومرضى الإيدز. والعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية متاحة الآن لأكثر من ٠٠٠ ١٠ شخص مؤهل مصابين بالإيدز. وقمنا منذ عام ٢٠٠٤ بزيادة الاستشارات والاختبارات الطوعية وعدد وحدات الإحالة للرعاية والخدمات بهدف إنشاء وحدات في كل مقاطعة بحلول نهاية عام ٢٠١٠. وكانت هناك زيادة في التركيز على توعية شبابنا والمجتمع بأسره عن المرض من أجل الامتناع عن وصم المتضررين من الفيروس/الإيدز بالعار والتمييز ضدهم.

وهذا الالتزام القوي من حكومة إندونيسيا منصوص عليه في اللائحة الرئاسية رقم ٢٠٠٦/٧٥، التي تُسند المسؤوليات في هذا المجال إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز.

وخطة العمل الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ توفر الإطار اللازم لعمل الحكومة وشركائها الإنمائيين حتى عام ٢٠١٠. وحددت اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز أهدافا من أجل التحقيق التدريجي لحصول الجميع على خدمات الوقاية والرعاية والدعم والعلاج، على النحو المطلوب في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب لعام ٢٠٠١ الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، والذي أعادت إندونيسيا تأكيده في عام ٢٠٠٦.

ومنذ ذلك الحين، اتخذت إندونيسيا خطوات كبيرة نحو الوصول إلى تحقيق الأهداف العالمية. وفي السنوات المقبلة ستكون الدعامات الأساسية لتنفيذ التزامنا ورؤيتنا على المستوى المركزي هي الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والمرسوم الوزاري لكفالة مجانية العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية لجميع المصابين بالإيدز، والسياسة المقررة بشأن مشاكل الإصابة المشتركة بالسل والإيدز.

وأود الآن أن أتوجه بالشكر إلى جميع شركائنا والجهات المانحة على دعمهم التقني والمالي الكبير.

وتدرك إندونيسيا أن الحالة التي تتكشّف في البلد تتطلب أكثر من رد الفعل. يجب علينا أن نستبق الكارثة حتى نحول دون وقوعها. ولتحقيق ذلك، نحن نتطلع إلى الدعم المستمر من شركائنا الدوليين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. ولكن فعالية منظومة الأمم المتحدة في الميدان سوف

تتحسن كثيرا إذا ضمنت قدرا أكبر من التماسك والتنسيق بين وكالاتها التي تتصدى لهذا التحدي.

وأخيرا، آمل أن يتقدم المنتدى بتوصيات واضحة ويتعهد بالتزامات مسؤولة لمكافحة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وأحثه على ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مانتومبزانا تشبلالا - مسيمنغ، وزيرة الصحة في جنوب أفريقيا.

السيدة تشبلالا - مسيمنغ (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): أقف أمام هذا الجمع ممثلة رئيس جمهورية جنوب أفريقيا تابو مبيكي، الذي لم يتمكن لسوء الطالع من حضور هذا الاجتماع الهام نظرا لالتزامات سابقة. وهو يبعث لنا جميعا أطيب الأمنيات بالتوفيق في مداولاتنا. وبالتالي، يشرفني عظيم الشرف أن أغتنم هذه الفرصة لأخاطب الجمعية العامة أثناء الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

إن جنوب أفريقيا ملتزمة بالعمل مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، بل، والمجتمع الدولي، لضمان وفائنا بما تعهدنا به من التزامات على نحو جماعي فيما يتعلق بتوفير الوقاية والعلاج والرعاية والدعم لجميع الأشخاص المصابين بنقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

كما تود جنوب أفريقيا أن تشارك الدول الأعضاء الأخرى في الإعراب عن تقديرها للعمل الذي أنجزه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الدكتور بيتر بيوت، في جمع المعلومات لإعداد آخر تقرير للأمين العام (A/62/780) بشأن تنفيذ الالتزامات. ونعرب عن امتناننا الخاص للتوصيات الملائمة الواردة في التقرير، لأنها تسلط الضوء على الأهمية الحاسمة للاستجابات المستدامة للتحديات التي يطرحها الإيدز. وفي ذلك الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بالتقرير.

وينبغي النظر في توصيات تقرير الأمين العام في سياق الأخبار الواردة من البلدان بشأن إحراز تقدم كبير متوازن مع استمرار التحديات. والواقع أنه سجل متوازن فعلا. وتتمثل الحقيقة المحزنة التي أقر بها التقرير في ضرورة وضع استراتيجيات وقائية فعالة. ومما يشجع جنوب أفريقيا المناقشات المتعلقة بالاتساق. ونأمل أن تتعهد البلدان المانحة والبلدان المتلقية بالعمل معا لتطوير القدرات الضرورية بغية تحقيق اتساق المساعدة الإنمائية مع الأولويات والسياسات والخطط الوطنية.

ومنذ الاجتماع الرفيع المستوى الأخير، الذي عقد عام ٢٠٠٦، عززت جنوب أفريقيا استجابتها القطرية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بشتى السبل. فقد استُعرِضت الخطة الاستراتيجية الوطنية ووُضِعت خطة جديدة، وأُعيدت هيكلة المجلس الوطني المعني بالإيدز، وظلت الميزانيات الوطنية لمكافحة الإيدز تزداد بأكثر من ٢٥ في المائة كل سنة منذ عام ٢٠٠٦، وانخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب دون ٢٥ سنة انخفاضا مستمرا. ونود أن نشيد بشبابنا لتطبيقهم رسائل ''امتنع، كن مخلصاً، استخدم العوازل''، فضلا عن فهمهم للبرامج المتعلقة بمهارات الحياة وأنماط الحياة الصحية ومشاركتهم فيها. وقد بدأ ذلك يتجسد في انخفاض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني.

وقد سجل أكثر من ٤٨٠ ٠٠٠ شخص في برنامج القطاع العام المعني بالعلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكسية، من بينهم ١٠ في المائة من الأطفال. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، اعتمدنا، بعد تفكير متأن، العلاج المزدوج في إطار مجموعة التدابير الشاملة لمنع انتقال الوباء من الأم إلى الطفل. وشرعت تسع من مقاطعات البلد العشر في تنفيذ تلك السياسة الجديدة، ومن المتوقع أن تبدأ المقاطعتان المتبقيتان بذلك قريبا. وترد جميع تلك الحقائق في التقرير الذي قدمته جنوب أفريقيا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في وقت سابق من هذا العام.

وعلى الرغم من الإنجازات الوطنية والعالمية، سنواصل الانشغال بمعدل الإصابات الجديدة، مثلما يشير إلى ذلك تقرير الأمين العام. والواقع أن الحالة، كما وصفها التقرير، لا تطاق فعلا. وتتطلب منا جميعا العمل على تعزيز الاستجابة واستدامتها، لا سيما توطيد برامجنا الوقائية.

وقد شاركت جنوب أفريقيا في الاجتماعات الإقليمية والعالمية التي أثيرت فيها تساؤلات صعبة لكنها صائبة بشأن تناسل فيروس نقص المناعة البشرية، وطبيعة النظم الصحية التي ستكفل تنفيذ برامج مستدامة وشاملة، وتوفير جميع الأدوية بأسعار ميسورة، بما في ذلك مضادات الفيروسات العكسية، والتحديات المتعلقة بالموارد البشرية وتكنولوجيات التشخيص المناسبة. والاستعراض الحالي للتقدم المحرز بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ينبغي ألا يستند إلى تلك المناقشات الدولية والإقليمية في إطار قطاع الصحة فحسب، بل يتعين أيضا أن يراعي التحديات الإنمائية الراهنة التي تؤثر على القارة الأفريقية، بل، على العالم بأجمعه.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى المشاكل الحادة المتمثلة في نقص الغذاء، وارتفاع أسعاره، وأزمة الطاقة، وتحديات تغير المناخ التي ستحمل الميزانيات المزيد من الأعباء في المنطقة وغيرها من الأماكن. وينبغي أن نأخذ بالحسبان تلك المناقشات والظروف عندما نتكلم عن الاستجابات المستدامة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتتطلب العلاقة المترابطة بين المشاكل المؤسسية للفقر، والتخلف، وضعف معدلات توفير التعليم، وعدم المساواة بين الجنسين، اهتماما عاجلا إذا أردنا تحقيق المرامي المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية وما عداها. وعلى الرغم من أن عام ٢٠١٥ يشكل معطفا هاما، فإن أفريقيا تحتاج حلولا مستدامة في الأجل الطويل، تعالج أسباب الأمراض المعدية وغير المعدية، وكذلك الصدمات والعنف، من أجل تحقيق نتائج أفضل في مجال الصحة.

وينبغي أن يشكل النهج الرئيسي للرعاية الصحية في ذلك الصدد، الذي نحتفل هذا العام بذكراه السنوية الثلاثين، حجر الزاوية في محاولاتنا القيام باستجابة مستدامة للأمراض المعدية الأخرى – بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) فضلا عن الأمراض غير المعدية، والصدمات، والعنف. وتكتسي المبادئ التي يستند إليها النهج نفس القدر من الأهمية الذي كانت تكتسيه عام ١٩٧٨، عندما اعتمد إعلان ألما آتا.

ولا تزال جنوب أفريقيا تفي بالتزاماتها تجاه الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ونرحب مع الامتنان والتقدير بالمساعدة التي ما زلنا نتلقاها من الشركاء المتعاونين في مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في بلدنا وتخفيف أثر الإيدز.

وندعو الجمعية العامة إلى النظر بعناية في تداعيات فجوات المعرفة في العلوم الأساسية وعواقبها على تطوير

اللقاحات ومبيدات الجراثيم المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية. ويود وفد بلدي أن يحث المجتمع الدولي على استثمار المزيد من الموارد في بحوث العلوم الأساسية. كما نقترح تخصيص المزيد من الموارد للبحوث بشأن بدائل ميسورة، مثل الأدوية والتغذية المكملة والتقليدية.

ويساورنا القلق على نحو خاص إزاء القدرة على مراقبة العقاقير، لا سيما في القارة الأفريقية. وندعو شركاءنا الإنمائيين إلى مساعدتنا في ذلك الصدد. ومع أن مسألة تمكين المرأة قد أثيرت في العديد من البيانات والمداخلات، فإننا نعتقد أنه لا بد من اتخاذ توصيات عملية إلى جانب إنشاء آليات للرصد لكفالة القيام بعمل فعال فيما يتعلق بتمكين المرأة وبقاء الأطفال على قيد الحياة. وبالمثل، فإن مسألة الأطفال الذين انتقلت إليهم عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المتضررين به وغير ذلك من الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، لا تناقش إلا في سياق اليتامى. إننا نحتاج إلى حوار أكثر تماسكاً، حوار يبني الأسر والمجتمعات ويعطي الأمل لشبابنا.

وفي الختام، فإن جنوب أفريقيا تتعهد بالعمل مع المجتمع الدولي للنظر في هذه التحديات ونحن نتطلع إلى استجابات وحلول مستدامة.

وجنوب أفريقيا ستواصل تنفيذ خطتها الاستراتيجية الوطنية، بل وسوف تبادر بتهيئة المجال الضروري من أجل المناقشات والعمل بشأن التحديات التي أشرت إليها للتو، والمسائل الصعبة الأخرى التي تصادفنا في سعينا إلى توفير حياة أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة آنا جورج، وزيرة الصحة في البرتغال.

السيدة جورج (البرتغال) (تكلمت بالانكليزية): يسعدني أن أتواجد هنا في نيويورك للمشاركة في هذه الجلسة الهامة حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فالأمم المتحدة تقوم بدور أساسي في مكافحة هذا الوباء عالمياً، وهي تجمع كل الأطراف ذات الصلة، بما فيها الحكومات والمجتمع المدني.

والبرتغال تؤيد تماماً البيان الذي ستدلي به سلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي.

ونحن نعرب عن عميق التقدير لكل من اضطلعوا بقيادة جهود التوعية بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية ومن يتعاملون مع التحديات الصحية والاجتماعية الناشئة عن هذا الوباء. وفي هذا السياق، لا بد من التنويه بالدور الرئيسي للأشخاص الذين يتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودور المجتمع المدني.

والبرتغال تؤكد مجدداً كامل دعمها لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الصادر عام ٢٠٠١، وكذلك إعلاني دبلن وبريمن. ونحن ملتزمون بتحقيق أهدافها ومقاصدها.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/62/780) عن التقدم المحرز في التنفيذ حتى الآن. وكما يبين التقرير، ما زلنا لم نحقق بعد الأهداف التي تعهدنا كلنا بتحقيقها. والتقدم على طريق احتواء هذا الوباء غير منتظم، بل إنه ينتشر بسرعة تفوق قدرة الخدمات الصحية الوطنية غالباً.

وفي هذا السياق، تؤكد البرتغال بقوة مرة أخرى على ضرورة التركيز على الوقاية. ومن الأهمية إيلاء اهتمام أكبر للجوانب الدقيقة التالية: الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل؛ وتوعية الشباب بشأن عدوى فيروس نقص المناعة البشرية؛ ووقاية السكان الأشد تعرضاً للإصابة؛ والتشجيع على التشخيص المبكر والوقاية الإيجابية. وينبغي أن تقترن تدابير الوقاية هذه ببذل الجهود لتحقيق نوعية حياة أفضل وتحسين إمكانية الوصول إلى

الرعاية الشاملة للأشخاص الذين يعيشون بهذا المرض، فضلاً عن ضمان تعميم الوصول إلى العلاج بمضادات الفيروسات العكسية.

ولا بد لصناع القرارات أن تكون لديهم صورة واضحة عن فداحة الوباء وأن يرصدوا أثر التدابير العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. والبيانات ذات المصداقية عن الصحة العامة أساس لا غنى عنه للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وذلك يقتضي التزاماً كاملاً للإجراءات المعيارية لجمع البيانات وتبادل المعلومات لتمكين سياسات الصحة العامة القائمة على الأدلة.

وقد حققت البرتغال تقدماً لا بأس به في مكافحة العدوى، بفضل الأولوية التي تعطى للإيدز في خطتنا الصحية الوطنية. والسياسات المرسومة لضمان تعميم الوصول إلى الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية عناصر مهمة في هذه الخطة.

ومن بين المجالات والبرامج التي تستهدفها استراتيجيتنا الصحية الوطنية الصحة الجنسية والتثقيف الجنسي في المدارس، ومكافحة الوصم والتمييز في أماكن العمل: وبرامج استبدال الإبر والمحاقن، الذي امتد مؤخراً ليشمل السجون، الأمر الذي تمخض عن انخفاض واضح في انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية بين من يتعاطون المخدرات؛ وصحة المهاجرين والحقوق الصحية للأشخاص الذين لا يملكون وثائق.

وقد نظمت البرتغال أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي الاجتماع الأول للمنسقين الوطنيين المعنيين بالإيدز الذي شاركت فيه الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة. وهذا المؤتمر الذي استهدف ترجمة المبادئ إلى عمل، دعا إلى تلاقي السياسات والاستراتيجيات للوقاية والسيطرة والعلاج، وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات، ووضع منهجيات ملائمة للرصد.

وخلال العامين القادمين، ستتولى البرتغال رئاسة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي تضم في عضويتها ٨ بلدان يبلغ مجموع عدد سكانها ٢٣٠ مليون نسمة ينتشرون في أربع قارات. وفي غضون ذلك، فإننا ملتزمون بأن نبذل قصارى جهدنا، من خلال التعاون المتعدد الأطراف والثنائي، لمساعدة تلك المجموعة والتحرك بشكل أسرع نحو تحقيق تعميم الوصول إلى الوقاية والرعاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية.

وختاماً، أود أن أشدد على حاجتنا إلى استجابات ناجعة ومستدامة لفيروس نقص المناعة البشرية وإلى تكثيف جهود الوقاية التي تعالج الإصابة بهذا الفيروس مع السل، والإجحاف القائم على نوع الجنس، والممارسات الجنسية. وأعتقد أن المنتدى الأول لزعماء العالم المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/السل وهذا الاجتماع الرفيع المستوى يسهمان إسهاماً فعالاً في تحسين تنسيق جهودنا نحو بلوغ تلك الأهداف والدنو قدر الإمكان من أهداف التزامات الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أسترعي الانتباه إلى أن هناك ١٣٠ اسماً مسجلاً في قائمة المتكلمين. ولكي يستوعب الاجتماع الرفيع المستوى كل هذا العدد، أدعو المتكلمين بإلحاح إلى أن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حميد محمد عبيد القطامي، وزير الصحة في دولة الإمارات العربية.

السيد القطامي (الإمارات العربية المتحدة): يسرني في البداية أن أتقدم باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة ببالغ الشكر والتقدير لرئاستكم هذا الاجتماع الهام.

كما أود أن أعبر عن تقديرنا للجهود القيّمة التي يبذلها معالي الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة للتصدي لوباء الإيدز في العالم.

إننا في هذا العصر نواجه تحديات صحية عالمية كثيرة تؤرق المجتمع الدولي وتهدد الأمن الصحي العالمي. ولكن يبقى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الوباء الذي يمثل أعظم التحديات أمام الجهود الدولية، كما يشكل تهديدا خطيرا لاستتباب الأمن الصحي الدولي، مما يؤكد أن الجهود المبذولة من قِبل المجتمع الدولي لم تؤتِ ثمارها بعد، حيث أنه باستقراء سريع لوبائية هذا المرض من خلال تقارير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تشير إلى أن عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم يقدر بـ ٣٣,٢ مليون شخص، وعدد الذين توفوا بسبب الإيدز بحوالي ٢,١ مليون شخص حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كما يقدر عدد المصابين الجدد في عام ٢٠٠٧ بحوالي ٢,٥ مليون شخص، فإن ذلك يستوجب منا مضاعفة هذه الجهود، خاصة بعد انقضاء نصف المدة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي أكدت تنفيذ أهداف إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

والتزاما من دولة الإمارات العربية المتحدة بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء سرعة انتشار المرض في العالم، وخاصة في الدول النامية، حيث يحصد الملايين من الأطفال والأمهات والشباب، مما يزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في هذه الدول. وفي هذا الصدد، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة ضرورة مضاعفة الجهود الدولية والإقليمية لتوفير الموارد الكافية لهذه البلدان، لتسهيل حصولها على العقاقير المستخدمة في العلاج، ولتمكينها من تنفيذ استراتيجياتها الوطنية للتصدي لهذا الوباء وتجاوز تداعياته في تفعيل ودعم التدابير الوقائية، خاصة المتعلقة بالتوعية، لتغيير السلوكيات المساهمة في انتقال المرض وانتشاره.

إن مرض الإيدز والعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية، بالرغم من أنه لا يمثل مشكلة صحية وطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإننا، من منطلق إيمان قيادتنا الرشيدة بضرورة تكاتف الجهود الدولية مجتمعة لمواجهة هذه المشكلة العالمية، نقف اليوم في صف واحد مع باقي دول العالم للتصدي لهذه الجائحة، حيث حرصت دولة الإمارات، منذ عام ١٩٨٥، على انتهاج استراتيجيات وطنية فاعلة لمكافحة مرض نقص المناعة البشرية، تضمنت تقديم الدعم المعنوي والمادي والاجتماعي والعلاجي، الذي يشمل توفير الأدوية والعقاقير المعالجة، وتنفيذ بروتوكولات المعالجة بالأدوية المركبة، وتوفير سبل الوقاية من المضاعفات المصاحبة للمرض للمصابين، وحماية عائلاتهم، مما أدى إلى المحافظة على المعدلات المنخفضة للمرض، وهو ما أكدته آخر تقارير منظمة الصحة العالمية.

ومن أهم التدابير الوقائية التي اشتمل عليها البرنامج الوطني الاعتماد على المتبرعين بالدم المحليين الطوعيين، واستخدام أحدث التقنيات لفحص المتبرعين بالدم والأنسجة والأعضاء البشرية، حيث لم تسجل أي حالة إصابة بالمرض نتيجة لنقل الدم من أي من المراكز الصحية في الدولة. هذا إلى جانب اعتماد برنامج لفحص الفئة الأكثر عرضة للمرض، وإلزامية فحص الإيدز للمتقدمين للزواج من خلال الفحص قبل الزواج، واعتماد نظام التقصي الوبائي النشط للبرنامج.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل باستمرار على تحديث البرنامج الوطني للوقاية من الإيدز، خاصة فيما يتعلق بتطوير التشريعات والنظم الصحية، وتحديث

بروتوكولات المعالجة بالأدوية المركبة، والعمل على حماية الأفراد والأسرة والمجتمع، وذلك تماشيا مع توجّهات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، الداعمة لحماية حقوق المصابين وحفظ كرامتهم في المجتمع المدني.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتمنى التوفيق والنجاح لاجتماعنا هذا في حشد الإرادة الدولية لتعزيز جهود الأمم المتحدة والجهود الوطنية من أجل مكافحة هذا الوباء، وإيجاد الحلول الحاسمة للحد من انتشاره في جميع أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سافييتو ثيام، وزيرة الصحة والوقاية في السنغال.

السيدة ثيام (السنغال) (تكلمت بالفرنسية): في البداية أود أن أعرب عن تهنئتي الصادقة لرئيس الجمعية على عقد هذا الاجتماع الهام، الذي يتيح لنا تقييم التقدم المحرز في مكافحة الإيدز والتطلع إلى ما يُبذل من جهود في المستقبل.

ويتجلى في اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية هذا، وهو ثالث اجتماع من نوعه يعقد في أقل من عشر سنوات، التزام المجتمع الدولي وتصميمه على التصدي القوي والمستمر لوباء الإيدز بما يتماشى مع التحديات العديدة التي يشكلها الوباء.

وينبغي أولا وقبل كل شيء أن نشدد على أهمية الجهود التي تبذلها مجموعة الدول الثماني، مستجيبة للنداء الذي وجهه قادة البلدان النامية، بزيادة مساهمتها في الصندوق العالمي بصفة منتظمة. كما نعرب عن تقديرنا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وللوكالات المشتركة في رعايته، وللصندوق العالمي، ولجميع الشركاء في التنمية على دعمهم المستمر لبلداننا ولاستحداثهم مبادرات دولية أخرى، مثل خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة لإغاثة المصابين بالإيدز، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، مما يشهد لمجموعة الـ ٨ بالالتزام الراسخ بمكافحة الإيدز.

وتكمل هذه الجهود ما تبذله البلدان النامية من جهود مستعينة بميزانياتها ومبادرات القطاع الخاص. وينبغي أيضا أن نشيد على النحو الواجب بالمشاركة الكبيرة والدعوة من جانب الجماعات، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والمنظمات غير الحكومية.

مع ذلك، وبالرغم من أن النتائج التي تم تحقيقها من خلال التعبئة القوية للمجتمع الدولي والاستثمار الكبير لدعم الجهود الوطنية تعد مشجعة، لا يسعنا سوى الإشارة إلى أنها ما زالت غير كافية بالنظر إلى حجم التحدي الماثل. وفي الواقع، علينا، أن نتخذ معا، إجراء أكثر استدامة واتساقا إذا أردنا أن ننهي التأثير السلبي لهذا الوباء على إنتاجية وصحة سكان البلدان النامية، التي تعاني من وطأة العبء الثلاثي المتمثل في زيادة أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية.

إن استعراض منتصف المدة لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ والإجراءات الموجهة نحو إتاحة حصول الجميع على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ تظهر أنه تم إحراز تقدم كبير في مختلف البلدان. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن أفريقيا ما زالت أشد القارات تضررا وبأن التقدم المحرز ما زال تقدما غير واف. ولهذا السبب ولأسباب عديدة أخرى، ما زالت أفريقيا بحاجة إلى التضامن الدولي بغية بلوغ هذا الهدف المتمثل في توفير حصول الجميع على الخدمات بحلول عام ٢٠١٠.

وطُرح مفهوم حصول الجميع على الرعاية الصحية لأول مرة في عام ١٩٧٧ خلال الدورة الثالثة عشرة لجمعية

الصحة العالمية، التي أعلنت في ذلك الوقت أن عام ٢٠٠٠ هو الموعد النهائي لبلوغ هدف توفير الصحة للجميع. وتم اعتماد مفهوم توفير الرعاية الصحية للجميع في عام ١٩٧٨ من جانب المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية، الذي حدد مفهوم الحصول العالمي على الرعاية الصحية للأفراد والأسر.

ونلاحظ أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية، وبعد ٢٠ عاما من نقطة التحول الحاسمة هذه، قد أضعف بشكل حاد إمكانية بلوغ هذه الأهداف المتمثلة في حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية. وظلت أفريقيا، وهي أشد القارات تضررا، معرضة للآثار القاسية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية، الذي أبان كذلك أوجه ضعف النظم الصحية للقارة.

وفي السنغال، وبالرغم من النجاح الثابت الذي بُني خلال ٢٠ عاما، تدرك الأطراف الفاعلة في مكافحة الإيدز أنه لا بد من إدامة الاستجابات لفيروس نقص المناعة البشرية. ولا بد من التعجيل بالبرامج وبنوعية التدخلات، التي ستمكننا من تحسين حصول جميع السكان على الوقاية والرعاية والعلاج النوعي.

إن التعبئة مستمرة في ظل قيادة فخامة الرئيس عبد الله واد، رئيس الجمهورية، الذي كان أول رئيس دولة أفريقي يعلن، في عام ٢٠٠٣، أن الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكسية سيكون مجانيا. وحذا حذوه عدد من البلدان، ونتيجة لذلك تحسنت صحة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وأصبح التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية يزداد طموحا بشكل متزايد، عن طريق محاولة المحافظة على العمل الذي تم إنجازه مع توسيع نطاق الإجراءات وتحسين نوعيتها. وهي مسألة تتعلق بتوفير الوقاية الفعالة من وقوع إصابات جديدة بين أكثر فئات السكان تعرضا للخطر، وتتعلق بإبقاء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في مستوى منخفض – أقل من واحد في المائة – وتتعلق بتحسين نوعية حياة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وحياة أسرهم.

وفي عام ١٩٩٧ أشاد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بأداء بلدنا في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية لكونه ضمن فئة البلدان التي لديها أفضل برامج لمكافحة الإيدز في أفريقيا، واعترف به مؤخرا البنك الدولي في عام ٢٠٠٧ في رواندا وفي عام ٢٠٠٨ في مدغشقر.

ونشأ جيل جديد من المراهقين والشباب في الأعوام العشرة الماضية. والنداء الذي وجهه الرئيس واد في عام ٢٠٠١ في بيان أُعدّ لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية السادسة والعشرين المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال نداء هاما اليوم:

”إن ملايين الرجال والنساء المصابين بالإيدز ... لن يرضوا بمجرد إعلانات النوايا. ولا يمكن أن يبعث بارقة أمل في كفاحنا المشترك ضد هذا الشر، الذي لا يبالي بالحدود الجغرافية والحواجز الاجتماعية، ويستدعي منا العمل جميعا، سواء كنا أغنياء أو فقراء إلا اتخاذ تدابير عاجلة وملموسة، ومستدامة بتوفير موارد كبيرة“.

وعلى أفريقيا، وهي القارة الأشد تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية، أن تزيد حشد جميع مواردها الداخلية والخارجية لمجابهة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والطبية والمؤسسية بغية كفالة تحقيق حصول الجميع على الوقاية والرعاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولذلك علينا أن نعمل متضامنين بحيث يؤدي هذا الاجتماع الرفيع المستوى إلى القيام بأعمال ملموسة وحاسمة لضمان مستقبل الأجيال المقبلة والحالية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيصل بن يعقوب الحمر، وزير الصحة في البحرين.

السيد الحمر (البحرين): سيدي الرئيس، يسعدني ويشرفني أن أتولى رئاسة وفد مملكة البحرين، بتكليف وتوجيه من صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله، وسيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، وأن أخاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي يعكس حرص رؤساء الدول في العالم على مد يد المساعدة لمواطنيهم وتجنيبهم الأمراض، وعلى رأسها المرض الفتاك الذي يسببه فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). إن اجتماعنا في هذا الصرح العريق يزيد من أهمية اللقاء ويدفعنا إلى بذل المزيد من الجهد والعطاء.

وفي الوقت الذي نتحدث فيه عن الإيدز، سأستعرض معكم، تجربة مملكة البحرين.

إن أكثر من ٣٠ مليون من سكان العالم قد فتك بهم مرض واحد، يضم إليه في كل يوم ١٤ ٠٠٠ مصاب، ٩٥ في المائة منهم من مواطني الدول الفقيرة. ومات بسببه قرابة ٢٥ مليون شخص منذ اكتشافه. وهذا المرض، الذي تعقد له الأمم المتحدة اجتماعا عالميا، يجتاح كل يوم ٦ ٠٠٠ فتى وفتاة ويحصد أرواح الأطفال بسرعة – طفل في كل دقيقة – ورجل أو امرأة في كل ١٥ ثانية. وحتى الكوابح الإنسانية لم تنجح في التقليل من سرعة انتشاره، بدليل أن أقل من ٥ في المائة من الأطفال المصابين بهذا المرض يحصلون على الأدوية، وأقل من ١٠ في المائة من النساء الحوامل المصابات بالمرض يتلقين العلاج.

ونقف اليوم كقيادات أمام العالم وممثليه في اليوم العالمي لمكافحة الإيدز استجابة لشعار الأمم المتحدة الذي خصصته لمكافحة الإيدز في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧: ”أيها القياديون أوقفوا الإيدز. وأوفوا بالوعد“. وإننا، في مملكة البحرين، نعي أهمية هذا الشعار جيدا. وتأخذه الحكومة بجميع أجهزتها مأخذا جديا كما يعيه المجتمع المدني ومؤسساته، على المستويين الشخصي والميداني، لأن دور القياديين يعد أمرا حاسما بالنسبة للكفاح من أجل التغلب على هذا الوباء.

وتهتم حكومة مملكة البحرين، ممثلة بجلالة الملك، وسمو رئيس الوزراء الموقر، وسمو ولي العهد، بتوجهات وزارة الصحة وخططها لمكافحة الإيدز وبتعزيز جهودها، وكذلك بالحرص على أن يأخذ الشباب نصيبهم من عملية التوعية والمساهمة في الوقاية من هذا الوباء الفتاك وإدماجهم في مختلف الفعاليات التي تصب في هذا الاتجاه.

وتستعين الحكومة في ذلك بمؤسسات المجتمع المدني لتكون المحرك المتقدم، ويأتي على رأسها اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، التي تكثف تعاونها مع مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة لدول الخليج العربي، حيث يتم اختيار فئة الشباب كقيادات للمستقبل. فهم الفئة المعرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وينطلق الشباب في حملات تثقيفية في الجمعيات الأهلية وأماكن التجمع والمناسبات الدينية، انطلاقا من مبدأ الحق في توفير المعلومات لكل شاب وشابة، لحماية أنفسهم من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. كما تساهم في مختلف الفعاليات جمعيات أخرى مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، مثل جمعية الهلال الأحمر البحريني والجمعية البحرينية للصحة الإنجابية وتنظيم

الأسرة. ومن أكبر شواغلها الاهتمام بالمصابين بمرض الإيدز ومكافحة الوصم والتمييز اللذين يعاني منهما المصابون بالفيروس، وطرق مكافحة الأمراض التناسلية ومخاطر المخدرات.

وعلى الرغم من أن انتشار مرض نقص المناعة يشكل نسبة ضئيلة في مملكة البحرين مقارنة بدول كثيرة من دول العالم، فإن قيادة البلاد السياسية وشخصياتها الدينية والاجتماعية أولت اهتماما ملفتا لهذه المشكلة، صحية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية، وذلك لكونها قضية لها أبعادها وآثارها الوطنية والإقليمية والعالمية وتستدعي التيقظ والحذر والاهتمام والمشاركة والتأييد على المستويات المحلية والعالمية. وأود الإشارة في هذا المقام إلى أن من أهم عناصر النجاح الأساسية في التصدي لهذا الخطر المتربص بالأفراد والأسر والمجتمعات هو الالتزام الوطني الموحد، وأعني به التزام القيادات السياسية والفعاليات المؤثرة في دعم جهود مكافحة الإيدز وتسخير جانب من سلطاتها وإمكانياتها ومواردها لهذا الغرض الإنساني النبيل.

ويجب ألا تقتصر الجهود الوطنية على التوعية العامة للجمهور عن طريق الوسائل والمواد الإعلامية المعتادة، بل يجب أن تكون هناك رؤية أكثر واقعية وذكاء بحيث ينصب التركيز على أكثر الفئات تعرضا لمخاطر الإصابة بفيروس الإيدز، والعمل على حماية الأجيال الناشئة من الإصابة بالعدوى، وذلك من خلال إعداد وتطبيق مناهج مدرسية عن الوقاية من فيروس الإيدز تتلاءم مع ثقافات الشعوب وقيمها الدينية والروحية ومحاربة الأمية الثقافية.

وتطالب مملكة البحرين الأمم المتحدة وأعضاءها بالعمل الأممي على محاربة آفة أخرى لا تقل أهمية، وربما تكون من الأسباب الدافعة إلى تفشي هذا المرض ومظاهر تداعياته، ألا وهي الفقر والبطالة، وينضم إليها اليوم غلاء المواد الغذائية الأساسية الذي نعتقد أنه سيكون سببا في انتشار مظاهر العنف والجريمة المنظمة وما يصاحبها من أخطار.

إننا في مملكة البحرين نسعى جاهدين إلى الحد من هذا الخطر المتمثل في هذا الفيروس القاتل، حيث نفذنا بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسحا ميدانيا للمعلومات وسلوكيات واتجاهات المجتمع إزاء مرض الإيدز لثلاث فئات مستهدفة، هي فئات الحوامل والشباب ومتعاطي المخدرات بالحقن الوريدي. وبعد تحليل النتائج وُضع برنامج عملي وإعلامي لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن طرق العدوى والقضاء على الوصمة والتمييز للمصابين بالإيدز والاهتمام بهم وإدماجهم في المجتمع وإشراكهم في البرامج والخطط، إضافة إلى تنظيم حلقات دراسية للقيادات الدينية تحت شعار الأديان في خدمة الإنسان، وذلك بالتعاون والتنسيق مع عدد من الوزارات الحكومية المعنية، انطلقت بعدها سلسلة من الندوات والمحاضرات من خلال المنابر الدينية والمدارس الحكومية والخاصة. أما على المدى المتوسط، فقد اعتمدت وزارة الصحة استراتيجية مشتركة مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت شعار ”لنجعل البحرين خالية من الإيدز“ تمتد إلى عام ٢٠١٠ لمساهمة جميع القطاعات العامة والخاصة والتنسيق بينها وإدماج مكافحة الإيدز في استراتيجيات جميع تلك الجهات وتعزيز الصحة الوقائية.

لقد التزمت مملكة البحرين منذ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالإيدز والمعقودة في عام ٢٠٠١، ببرنامج عمل فعال للتصدي لانتشار هذا الفيروس، وذلك بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز عام ٢٠٠٤ بقرار من مجلس الوزراء لتضم أعضاء من مختلف القطاعات، ومن خلال ذلك تم تشكيل لجان فرعية لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجية الموضوعة لمكافحة الإيدز. وقد

قُدرت حالات الإيدز بأقل من ١ ٠٠٠ حالة في مملكة البحرين، وذلك حسب إحصائيات البرنامج المشترك بين وزارة الصحة ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعقدنا العزم على إنشاء وحدة للفحص الطوعي للكشف عن الإصابة في سرية تامة، خصوصا للفئة الأكثر عرضة للإصابة وهم المدمنون، إذ أنهم يشكلون ما يقارب ٧٠ في المائة من المصابين بالإيدز نتيجة المشاركة في إبر الحقن الوريدي. وبيّنت دراسة لسلوكيات فئة مدمني المخدرات أنه بإمكان ٨٠ في المائة منهم الحصول على إبر معقمة إلا أن ٧٠ في المائة من المتعاطين يفضلون المشاركة في الحقن، وهذا نعتبره تحديا يواجه مملكة البحرين لتغيير سلوكيات هذه الفئات.

وتقدم وزارة الصحة في مملكة البحرين العلاج المجاني كما أنها توفر العلاج الثلاثي المضاد للفيروس، وذلك حسب معايير منظمة الصحة العالمية، فضلا عن متابعة العلاج من قبل استشاريي الأمراض المعدية، بالإضافة إلى المتابعة النفسية والإرشادية للمصابين بالإيدز وذويهم بواسطة اختصاصيّي الأمراض النفسية.

ولا يفوتني أن أذكركم بأن ما يربو على ٣٠ مليون نسمة يعيشون تحت السيف المسلط على رقابهم بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الأمر الذي يتطلب الفعل أكثر من الكلام. ولا بد لهؤلاء أن تُحترم حقوقهم الإنسانية وأن تجد طريقها إلى التنفيذ.

واستميحكم عذرا أيها السيدات والسادة إن أطلت عليكم، فإن الأمر عظيم وليس فقط على المستوى المحلي أو الإقليمي وإنما العالمي. وكما قلت، فإن الالتزام والقدوة عنصران هامان لمكافحة الإيدز، وأختتم بالقول إنه إذا كانت الأمم المتحدة في مبناها لا تستطيع منع المدخنين في القاعات الغير مسموح فيها بالتدخين فكيف نستطيع أن نحل مشكلة الإيدز معا؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ساغاري ميمونة باه، وزيرة الصحة العامة في غينيا.

السيدة باه (غينيا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع، والذي يعبر عن عزم وتصميم المجتمع الدولي على فعل ما يلزم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأنقل إلى جميع الحاضرين تحيات فخامة اللواء لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا، وحكومته، اللذين يُشكل نضالنا المشترك هذا بالنسبة لهما شاغلا ذا أولوية.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيانين اللذين سيدلي بهما ممثلا مصر، نيابة عن الدول الأفريقية، وبنغلاديش، نيابة عن أقل البلدان نموا.

من الواضح أن المجتمع الدولي باعتماده إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠٦، قد جدد عزمه على تحقيق الأهداف والغايات المحددة الزمن والمتفق عليها في عام ٢٠٠١ والتقدم نحو هدف تحقيق حصول الجميع على الوقاية والرعاية والدعم فيما يتعلق بالفيروس/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠. وإذ نقيم أثناء عملنا هذا التقدم المحرز قبل عام ٢٠١٠، فإننا نود مرة أخرى أن نعيد تأكيد شواغلنا، بالنظر إلى العواقب المتعددة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك عزمنا على استئصال تلك العواقب.

وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالتقرير الشامل للأمين العام ويؤيد التوصيات الواردة فيه. ومما لاشك فيه أنه التقدم المحرز تقدم هام، غير أنها يجب أن نضاعف جهودنا

على الصعد المحلي، والوطني، ودون الإقليمي، والإقليمي، والدولي، في إطار منسق ومتكامل يشمل مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في مكافحة هذا المرض.

وفي ذلك السياق، يسعدني أن أبلغكم بأن مختلف الدراسات الاستقصائية الوطنية التي أجريت في بلدي أثبتت أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان عموما انخفض من ٢,٨ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ١,٥ في المائة عام ٢٠٠٥. غير أن بعض أوجه التفاوت ما زالت قائمة في ما يتعلق بخصائص ديمغرافية محددة. ومن حيث الجانب الجنساني، شهدنا تأنيثا لفيروس نقص المناعة البشرية مع معدل للإصابة به يصل إلى ١,٩ في المائة بين النساء المترواحة أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة، مقابل ٠,٩ في المائة بين الرجال من الفئة العمرية ذاتها. ويزيد مستوى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في المجال الحضري، الذي يبلغ ٢,٤ في المائة، على مستواه في الأرياف، التي يبلغ فيها ١ في المائة.

وابتداء من عام ٢٠٠٢، خاضت حكومتنا كفاحا متعدد القطاعات ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية (الفيروس)/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ووفقا لتلك الرؤية، أطلق البلد عملية تخطيط أفضت إلى وضع أول إطار استراتيجي وطني للفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧. ويحدد ذلك الإطار الخطوط العريضة للإجراءات اللازم اتخاذها في مجالات الوقاية من الفيروس، وتقديم الرعاية الطبية والنفسية للمصابين به، والحد من آثاره الاجتماعية والاقتصادية، والأطر المؤسسية والإدارية للاستجابة الوطنية. وترد نتائج تنفيذ ذلك المشروع في التقرير الذي قدمته حكومتنا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

وبالتالي، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية: إنشاء كرسي معني بالفيروس/الإيدز بكلية الطب التابعة لجامعة كوناكري، وإدماج التوعية بالفيروس/الإيدز على نحو فعال في المناهج الدراسية والجامعية، وسن القوانين بشأن الوقاية من الفيروس وعلاجه ورصده، وتوفير العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية بالمجان، والقيام بالرصد البيولوجي ابتداء من عام ٢٠٠٧، وتسجيل ٨٥٠ ٦ من اليتامى والأطفال الضعفاء في المدارس، وتوفير الدعم الغذائي لـ ٠٠٥ ٢ من الأسر المتضررة بالفيروس، وتقديم كامل الدعم الحكومي لشبكات جمعيات الأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز، والجهود الرامية إلى معالجة مسألة تزامن الإصابة بالفيروس وداء السل من حيث التشخيص والعلاج.

ولمواجهة أوجه النقص القائمة والاستفادة مما تحقق من مكاسب، وضعت الحكومة إطارا استراتيجيا جديدا للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، يعزز الشراكة والتنسيق والمبادئ التوجيهية الثلاثة ''امتنع، كن مخلصاً، استخدم العوازل''. وأدى ذلك إلى تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر شركاءنا الثنائيين ومتعددي الأطراف، الذين استمروا طيلة جميع مراحل هذه العملية في دعمنا بغية تنفيذ برامجنا الإنمائية، لا سيما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونود أن نشجع منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تمديد العمل ببرنامجها المشترك لتنشيط الجهود المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غينيا الحرجية .

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد رينا إدياكويز (هندوراس).

وقبل عامين من الموعد المستهدف الذي حدد لتحقيق هدف توفير العلاج للجميع، وفي منتصف الطريق صوب الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا شك أن بذل الجهود لتعزيز النظام الصحي، وتشجيع البحث العلمي، وتعبئة الموارد المالية المناسبة، وكفالة الحصول على الأدوية أمور لا غنى عنها لبلوغ الأهداف التي حددناها لأنفسنا. وفي ذلك الصدد، أود أن أوجه نداء صادقا إلى جميع شركائنا لكي يقدموا لنا كامل دعمهم في هذا الكفاح المشترك ضد وباء الفيروس/الإيدز. وفي ذلك السياق، يمكن أن أؤكد لكم أن حكومة غينيا ستبذل كل ما بوسعها من أجل الوفاء بالتزاماتها. وآمل أن يؤدي هذا الاجتماع إلى نتائج ملموسة تمكننا من تحقيق أهدافنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صالح مكي، وزير الصحة في إريتريا.

السيد مكي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ الرئيس، باسم الوفد الإريتري، على عقد هذا الاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية (الفيروس)/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

فقبل ثماني سنوات، اجتمع ممثلو العالم في هذه القاعة لتناول أحد أشد التهديدات خطورة على رفاه البشرية، أي، انتشار الفيروس/الإيدز في جميع أرجاء العالم وعواقبه الوخيمة على جميع المجتمعات المحلية المتضررة. وقد بدت التحديات التي واجهناها مستعصية على الحل وكانت مواردنا محدودة. غير أن الإصرار على مواجهة التحدي كان ملموسا، والأهم من ذلك كله هو أننا أبدينا الإرادة للعمل بصورة جماعية في إطار القضية المشتركة، مما جعلنا نتفاءل بتحقيق نتيجة ناجحة تتماشى مع مثلنا.

وبعد ذلك بثمانية أعوام، أعتقد أنه يمكننا أن ننظر إلى الماضي بروح الاعتزاز بالعمل الجبار المتمثل في تمكننا على الأقل من كبح انتشار المرض، وزيادة الوعي في أوساط الضحايا المحتملين، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي سواء في الوقاية من المرض أو في مكافحة الوصم والتمييز. والأهم من ذلك كله، يتم تقديم العلاج الضروري إلى عدد كبير من الأشخاص، وبالتالي تمكينهم من العيش حياة مثمرة.

وبطبيعة الحال، ينبغي ألا تطغى تلك الإنجازت الحقيقية على ما شهدناه من إخفاقات وعلى التحديات التي ستواجهنا في المستقبل. وتتسم هذه التحديات بكثرتها وصعوبتها. وتمثلت بعض الإخفاقات في عجز التخطيط الاستراتيجي عن مواجهة مستجدات غير متوقعة. وتجلت الإخفاقات الأخرى في الرؤية، وتجسد العديد من أوجه الفشل في الضعف الحتمي الناجم عما قمنا به من مساع جديدة رئيسية، بتجربة قليلة إن لم تكن منعدمة لتوجيه أنشطتنا.

غير أن ذلك الأمر ينبغي أن نتوقعه. فاتخاذ إجراء جديد موجه لتحقيق الأهداف، يتسم بنطاق عالمي وطابع شمولي، ويستند أساسا إلى تغيير السلوك البشري من أجل الفعالية وتحقيق نتيجة إيجابية، يتطلب إعادة التوجيه الاستراتيجي بصورة كبيرة وتعبئة موارد طائلة، وتقديم المشاركين في هذا الجهد لتضحيات جسام وقيامهم بتنسيق قدراتهم على نحو لم يسبق أن حاولنا القيام به في تجربتنا على الإطلاق. وتكمن المفاجأة في مدى ما حققناه من إنجازات لدى تصدينا لمثل هذه العراقيل.

غير أن مجموعة من المزايا أحدثت أثرا في تحقيق النتيجة الإيجابية في آخر المطاف، لا سيما ميزتان: أولا، تحلي المتضررين بالإرادة السياسية – لا سيما البلدان النامية، وثانيا إبداء شركائنا الرئيسيين الرغبة والاستعداد على نحو

غير متوقع لتقديم المساعدة وتمويل التكلفة الباهظة للبرامج. وقد مكن المزج بين الميزتين من تحقيق نتيجة مرضية.

وبالتالي، ولدى تقييم إنجازات الماضي القريب والتجربة المكتسبة في منحى التعلم، ينبغي أن تراعي المرحلة المقبلة من تخطيطنا المجالات التالية: أولا، كفالة استمرار العوامل الأساسية التي ساعدت في جعل جهودنا جديرة بالقضية حتى الآن؛ ثانيا، إسناد دور مركزي لجميع مكونات المجتمع المدني، لا سيما للمتضررين بالمرض في التخطيط لبرنامجنا وتنفيذها؛ وثالثا، تشجيع شركائنا على مواصلة الاضطلاع بدور إيجابي في مساعينا المقبلة، مثلما فعلوا ذلك في الماضي.

ويأمل وفد بلدي أن يساعد هذا الاجتماع على استخدام حكمتنا الجماعية وتعبئة مواردنا لدعم بعضنا بعضا في مكافحة الخطر الذي يهدد المجتمع البشري. وبتلك الروح، تسهم إريتريا في هذا المؤتمر الاستعراضي وتلتزم ببذل قسطها لجعل مسعانا ناجحا.

ومثلما ذكر متكلمون عديدون قبلي، فإن حالة الفيروس على الصعيد العالمي تتطلب منا جميعا أن نبذل كل جهد ممكن لمكافحة وضبط أشد المسائل الصحية إلحاحا على الإطلاق التي تواجه البشرية. وإذا ما نجحنا في السيطرة على هذا المرض الفتاك – ولا بد أن ننجح – سنكون قد وفقنا في مواجهة التحدي الكبير الذي يواجه منظماتنا للخدمات الصحية، والأهم من ذلك، أنه سيكون له أثر كبير على جهودنا لتحقيق الرفاه لكل شعوبنا.

من هذا المنظور، وفيما يتعلق بهذه الآفة، فإن حالة إريتريا ما زالت في نطاق السيطرة، مما يعزز اعتقادنا بأن الجهود المشتركة المتضافرة سوف تفضي إلى التخفيف من أثر الأحداث المفجعة وإعطاء أمل حقيقي لنا جميعاً في مواجهة هذا الخطر.

وفي إريتريا، يقدر معدل انتقال العدوى حالياً بنسبة ١,٣ في المائة تقريباً. وحكومة إريتريا، إذ تدرك أبعاد هذا الإحصاء، ولفداحة الخطر الذي يمثله ذلك المرض، ولكل آثاره الاجتماعية والاقتصادية، قامت من خلال وزارة الصحة بدور ريادي والتزمت التزاماً قوياً بمواجهة هذا التحدي بكل الموارد المتاحة لديها. وخلال السنوات العشر الماضية، نفذت الحكومة سياسة وطنية ناجعة بشأن الإيدز، وأنشأت لجاناً فنية متعددة القطاعات، ودعت شركاءها في التنمية إلى مساعدتها في كل نهجها المختلفة للسيطرة على هذا الخطر الحقيقي على الشعب الإريتري.

ونتيجة لذلك، فإن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين المرضى ما قبل الولادة الذين اشتركوا في مواقع الرصد الحضري والريفي، قد انخفض من ٣ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠١، وإلى ٢,٤١ في المائة في عام ٢٠٠٣، وإلى ٢,٣٨ في المائة في عام ٢٠٠٥ ثم ١,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧. ويبين هذا التوجه أن البلد قد استطاع السيطرة على الوباء. وهذه النتائج تحققت لأن حكومة إريتريا، بجهودها المتعددة القطاعات، نجحت في تعبئة الموارد المالية والبشرية من أجل استجابة وطنية إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال الأعوام السبعة عشر الأخيرة.

وبعد أن نفذت هذه الأنشطة، تبدو استجابة الحكومة والمؤسسات المتعددة الأطراف مشجعة للغاية. وبصفة خاصة، فإن البنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالبرنامج، فضلاً عن شركائنا الثنائيين، قاموا بدور بالغ الأهمية في هذه العملية. ونحن نشكرهم على كل هذه الجهود.

والمبادئ الإرشادية لمكافحة الوباء في إريتريا تشتمل على نهج متعدد القطاعات، وتحديد أولويات قائمة على الأدلة وتحقيق النتائج، وتستهدف المجموعات الضعيفة وتتصل بالمبادئ والمبادئ التوجيهية الوطنية والدولية.

وفي الختام، وكما قال أحد المعلقين ذوي النظرة الثاقبة، ”إن تاريخ الجهود في ميدان الصحة العامة فيما يتعلق بالوقاية من الإيدز سوف يبين دون شك حماقة إغفال ما نعرفه لصالح ما نفضله“. لقد استفدنا، وسوف نستفيد، من حكمتنا الجماعية التي تجلت في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ولا بد أن يكون هدف المجتمع الدولي أن ينفذ إعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأن يتبع قرارات الجمعية هذه بعمل مشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد والتر غوينيغيل، وزير الصحة والرفاه الاجتماعي في ليبريا.

السيد غوينيغيل (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): أنقل إلى الجمعية تحيات فخامة الرئيسة إلين جونسون - سيرلاف وحكومة وشعب جمهورية ليبريا. وأشكر الأمين العام على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى البالغ الأهمية والمكرس لاستعراض تقدمنا المشترك في تحقيق أهداف إعلان الالتزام المعني بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦.

وفدي يدرك أن هذا الاجتماع يعقد في وقت عصيب جداً. وبعد سنتين من الآن، سينكب المجتمع العالمي على استعراض استجابتنا لتحدي تعميم الوصول إلى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم بالنسبة لضحايا وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولقد حضر وفد ليبريا إلى هنا ليقدم تقريراً عما أحرزته ليبريا من تقدم في تسريع استجابتنا الوطنية إزاء تلك الآفة.

في مواجهة هذا الوباء، تبقى رؤية ليبريا هادفة إلى إقامة مجتمع خال من الإيدز، ومن ثم إقامة مجتمع عالمي من مجتمعات خالية من الإيدز. وكل منا هنا اليوم يواجه تحدي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلادنا. ورؤيتنا الجماعية لعالم تخلص من تلك الآفة، تجمعنا كلنا لكي نوفر القيادة المطلوبة لدحر هذا البلاء العالمي.

إن المكافحة العالمية للإيدز تمثل تحدياً رئيسياً لنا جميعاً. ومن أجل الاستجابة لجسامة هذه المعركة، لا بد لنا أن نطلق برنامجاً رئيسياً للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، لا يستهدف الشباب فحسب، بل يشمل، وبصورة خاصة، تلبية احتياجات المرأة التي ما زالت تتحمل عبئاً غير متناسباً من هذا المرض في ليبريا وعالمياً.

لقد بدأت ليبريا عملية التعافي بعد ١٤ عاماً من حرب أهلية طاحنة. وفي عام ٢٠٠٥، أصبحت إلين جونسون - سيرليف أول سيدة تنتخب رئيساً للدولة في بلد أفريقي. وخلال رئاستها، تحقق تقدم كبير في الإصلاح التشريعي والقضائي والاقتصادي، مع إعادة الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية.

وعلى الرغم من التفاؤل الذي أوجده انتخاب الرئيسة سيرليف، تواجه حكومة ليبريا اليوم تحديات اجتماعية خطيرة. فالخدمات الصحية في ليبريا عانت من تدهور تام نتيجة الصراع. وغادر ٩٠ في المائة من أطبائنا والممرضين وغيرهم من الفنيين العاملين في مجال الصحة البلد إبان الحرب. وتعرضت المستشفيات للنهب أو أنها أحرقت بالكامل. وأثناء الحرب الأهلية، لم نكن قادرين على الاستجابة لمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولكن، بعد انتهاء الصراع، استؤنفت أنشطة البرنامج الوطني

للسيطرة على الإيدز وتوسع البرنامج في تلك الأنشطة، وتتولى الرئيسة إلين جونسون – سيرليف شخصياً رئاسة اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز.

وتم تكثيف أنشطة جمع البيانات لأغراض تحديد درجة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ليبريا. وثمة اختلافات كبيرة بين عمليتي مسح رئيسيتين. فالمسح السكاني والصحي لعام ٢٠٠٧ يبين أن معدل انتشار الفيروس بلغ ١,٥ في المائة، وأن نسبة الانتشار أكبر بين النساء عنها بين الرجال. ونفس المسح يبين أن معدل انتشار الفيروس بلغ ٢,٥ في المائة في العاصمة منروفيا وفي مناطق معينة في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد.

كما أجري مؤخراً مسحان للرعاية السابقة على الولادة أيضاً. بلغ معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في مسح الرعاية السابقة على الولادة عام ٢٠٠٦ نسبة ٥,٧ في المائة بين النساء الحوامل في المناطق الحضرية. والبيانات المجمعة من مسح الرعاية السابقة على الولادة سنة ٢٠٠٧ تبين حدوث انتشار مماثل نسبياً بنسبة ٥,٤ في المائة. ويشير المسحان أيضاً إلى أن المنطقة الواقعة في جنوب شرق وشرق البلد تسجل معدل انتشار أعلى كثيراً – ٧,٤ في المائة – من بقية أنحاء البلد.

وما زلنا نواجه تحديات خطيرة، بما في ذلك تكثيف برامج الوقاية، وزيادة الوصول إلى العلاج، وخفض الأثر على اليتامى وغيرهم من الأطفال الذين جعلهم الإيدز ضمن الفئات الضعيفة، ومواجهة تحدي اغتصاب فتياتنا الصغيرات، اللاتي يتغير مجرى حياتهن إلى الأبد جراء الصدمة واحتمال إصابتهن بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية.

وإذ نعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف بدعم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، فقد عززنا استجابتنا الوطنية إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووضعنا قرابة ٢ ٠٠٠ شخص يتعايشون مع هذا المرض تحت العلاج. والتقرير الكامل لليبريا إلى الجمعية هذه يتضمن ما بذلناه من جهود وما أحرزناه من نجاحات.

إن ليبريا، في ظل قيادة الرئيسة إلين جونسون سيرليف، تؤكد مجددا على التزامها بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعزمها على ذلك. وبغية إحراز النجاح، علينا أيضا التصدي للفقر والأمية وتحسين نظمنا للرعاية الصحية. ونقوم بهذا العمل من خلال سياستنا الوطنية للصحة وخطتنا وآلية التنفيذ المعنونة ”مجموعة العناصر الأساسية للخدمات الصحية“. ونؤمن إيمانا راسخا بأن هذه الإجراءات ستسهم في تحسين الحياة لشعبنا.

وقبل أن اختتم بياني، أود أن أقدم الشكر الخاص للأمم المتحدة على جهود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وما كان بوسعنا أن نحرز النجاح الذي أحرزناه لو لم ننعم بالسلام – الذي أمكن إحلاله بوجود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وهو أمر سنظل نشعر بالامتنان للأمم المتحدة على تحقيقه.

ونشكر الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على الدعم المالي الذي يقدمه. كما نشكر جميع وكالات الأمم المتحدة ومؤسسة كلينتون على الدعم التقني الذي تقدمه في استخدام هذه الأموال.

وسنواصل التعويل على قيادة جميع الموجودين هنا وبلدانهم في مساعدتنا على المحافظة على المكاسب التي حققناها وفي مجابهة التهديد الذي يمثله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتطلعاتنا من أجل تحقيق التنمية الوطنية والتغلب على هذا التهديد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريت ماريبو، وزيرة الشؤون الاجتماعية في إستونيا.

السيدة ماريبو (إستونيا) (تكلمت بالانكليزية): إننا نجتمع قبل فترة لا تتجاوز عامين من حلول الموعد النهائي الذي حددناه نحن الدول الأعضاء لبلوغ الحصول الشامل على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم.

ومع ذلك، كما يظهر تقرير الأمين العام (A/62/780)، ينتشر الوباء في بعض المناطق بصورة أسرع من قدرتنا على مكافحته. ويلقي فيروس نقص المناعة البشرية بعبء إنساني واقتصادي متزايد على البلدان. والعالم بأسره يعمل نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ويتوقف إحراز النتائج بقدر كبير على مدى النجاح الذي نحرزه في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وتسهم إستونيا في هذه المكافحة من خلال أنشطة المفوضية الأوروبية ومن خلال الدعم الذي تقدمه لأسرة الأمم المتحدة.

إن إستونيا بلد لديه معدلات عالية نسبيا من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ففي العام الماضي، تم تشخيص ٤٧٠ حالة جديدة لكل مليون مواطن. ويشكل متعاطو المخدرات عن طريق الحقن فئتنا الرئيسية المعرضة للخطر. وهي ما زالت مسألة تؤثر على البلد بأسره – وذلك أيضا يستلزم بذل الجهود من المجتمع بأكمله بغية مكافحته.

ووضعت إستونيا استراتيجية واسعة القاعدة لتحقيق تخفيض مستدام في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بأهداف وطنية واضحة يتعين بلوغها بحلول عام ٢٠١٥. وتؤدي الاستراتيجية، التي تتماشى بشكل كامل مع الالتزامات الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١، إلى توحيد جهود القطاعات الحكومية والمحلية وجهود المنظمات غير الحكومية بغية اتخاذ إجراءات فعالة.

ولفترة أربعة أعوام، تمتعت إستونيا بدعم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وهذا الأمر ساعد بقدر كبير على توسيع تدخلات الوقاية المستندة إلى الأدلة وعلى تغطية النفقات المتصلة بالحاجة المتزايدة إلى الأدوية المضادة للفيروسات العكسية. وحكومة إستونيا الآن تتحمل بشكل كامل هذه المسؤوليات المالية.

وقبل شهرين، أجرت منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقييما للتقدم الذي أحرزته إستونيا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وتبين النتائج المحرزة أننا تمكنا من أن نبطئ قليلا انتشار المرض وسط فئتنا الرئيسية المعرضة للخطر، وهم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، ومعظمهم من الرجال في أفضل أعوام عملهم. وهذا يثبت أن التزامنا بمتابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وبأن نكون متسقين في الوقاية وإبدال الحقن والعلاجات البديلة، وتوفير حصول الجميع على الرعاية الصحية مجانا، هو الطريق الصحيح نحو المستقبل.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لمكافحة انتشار الإيدز. وسيستمر تركيز استجابتنا الوطنية على توفير التثقيف الصحي المستمر للشباب وتعليمهم كيفية حماية أنفسهم من الفيروس وممارسة حياة جنسية صحية. والتحدي الذي يواجهنا هو مواصلة تقديم الخدمات اللازمة لتخفيض الضرر وللعلاج وللرعاية. ويلزم أن نضمن الحصول على الخدمات الطبية والعلاج المضاد للفيروسات العكسية للأشخاص المصابين اليوم وفي الأعوام المقبلة. كما يلزمنا أن نتأكد من أن الخدمات، حالما

بـدأت، ستـستمر وسـتكون جيـدة النوعيـة وقـادرة علـى الاستجابة للاحتياجات المحددة.

إن إستونيا ملتزمة بمواصلة أنشطتها للوقاية وتوفير حصول جميع مرضانا على أفضل ما يتوفر من العلاج المضاد للفيروسات العكسية. وتجربتنا في تقديم العلاج والرعاية والمشورة لجميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أثبتت أنها تجربة فعالة للغاية أيضا فيما يتعلق بتخفيض انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل.

ونحن بحاجة إلى توحيد قوانا لننجح في توفير الوقاية ولنكون فعالين في العمل مع الفئات المعرضة للخطر بتقديم المساعدة والبرامج التي تحتاج إليها هذه الفئات. ويلزم أن نضمن حصول المصابين على الرعاية الصحية المهنية والعلاج المعقول التكلفة. ويلزم أن نكون متسقين في جهودنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عمر إبراهيما توري، وزير الصحة في مالي.

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أنقل اعتذار فخامة الرئيس أحمدو توماني توري، رئيس جمهورية مالي، الذي لم يتمكن بسبب جدول أعماله الوطني المزدحم بشكل خاص، من الحضور معنا اليوم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى والهام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقد طلب مني أن انقل إلى الجمعية أطيب تمنياته بالنجاح وأن أتلو الرسالة التالية.

”بادئ ذي بدء، أشكر جميع الذين ألزموا أنفسهم، بطريقة أو بأخرى، بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأود بشكل خاص أن أشكر الأمين العام بان كي – مون، وأن أشكر عبره كامل منظومة الأمم المتحدة على جهودهما الدؤوبة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

”إننا في مالي نعتبر أن الإيدز لا يشكل العقبة الرئيسية أمام التنمية فحسب، بل يشكل أيضا أحد أكبر التهديدات لبقاء الإنسانية وللأمن الدولي. فوباء الإيدز يعرض للخطر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأمن بلداننا، التي أضعفتها بالفعل المشاكل الوجودية المتعلقة بالحصول على الخدمات الضرورية الأساسية. وفي أفريقيا على وجه الخصوص، تتطلب منا الحالة المتعلقة بالإيدز العمل على أعلى مستوى، بوصفنا الزعماء الأفارقة. كما ينبغي أن تتطلب هذه الحالة العمل من المجتمع الدولي لأسباب إنسانية ولأسباب متعلقة بالتضامن والاعتماد المتبادل.

”بوجود معدل انتشار يبلغ ١,٣ في المائة، يظل بلدي يشعر بالقلق إزاء هذا الوباء. وفي هذا الصدد، إن مالي طرف في إعلان وإطار عمل أبوجا لعام ٢٠٠١ المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل وأمراض أخرى، وإعلان أبوجا لعام ٢٠٠٦، والتزام برازافيل بشأن زيادة إمكانية حصول الجميع على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والعلاج والرعاية والدعم في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وإعلان لومي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في أفريقيا.

”وللوفاء بالتزاماتنا، أطلقنا برنامجا واسعا ومتعدد القطاعات للإصلاح المؤسسي والتنفيذي. ويتطلب هذا البرنامج من جميع القطاعات، بما في ذلك القطاعان العام والخاص والمجتمع المدني، أن تصبح أفضل تنظيما، وأن تحسن إدارة أنشطتها في مجال مكافحة الإيدز، وأن تحقق نتائج، وأن تخضع للمساءلة أمام الدولة. واستنادا إلى مبادئ العناصر الثلاثة، يتمحور كفاحنا ضد الفيروس والإيدز حول

هيئة واحدة للتنسيق يرأسها رئيس الدولة. وقد مكننا هذا من تحقيق نتائج هامة، بما في ذلك اعتماد بيان لسياسة وطنية جعلت العلاج بالمجان؛ واعتماد قانون بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه ومكافحته في حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ والعلاج المضاد للفيروسات الرجعية لأكثر من ٦٠ في المائة من المرضى، أي علاج ١٦ ٦٠٩ أفراد من أصل ٠٠٠ ٢٨ فرد؛ وتحقيق انخفاض في معدل الانتشار من ١,٧ في المائة إلى ١,٣ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، وكما ورد في أحدث طبعة، الطبعة الرابعة، من مسحنا الديموغرافي والصحي.

”وفي إطار الاتحاد الأفريقي، كلفني مرصد رؤساء الدول المنشأ لمكافحة هذه الآفة بالقيام على نطاق القارة بالدعوة بين نظرائي الأفارقة من أجل تعجيل حصول الجميع على الوقاية والرعاية والعلاج، وكذلك العمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولذلك وجهت نداءً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى جميع رؤساء الدول الأفريقية لتحقيق هذه النتائج في سياق هذه الشراكة.

”وتدرك مالي مسؤولياتها عن تحقيق أهدافها في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وهدفنا العام هو تحقيق حصول الجميع على العلاج بحلول عام ٢٠١٠. ولبلوغ هذا الهدف، تم وضع وتنفيذ استراتيجيات مختلفة بدعم من المجتمع الدولي، والذي أثّني عليه وأشكره شكرا خالصا على دعمه القوي.

”ورغم العديد من الصعوبات التي تكتنف بلداننا اليوم، يجب لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن تبقى أولوية. ولذا يجب علينا الحفاظ على الزخم الذي مكننا من تعبئة موارد كبيرة وتحقيق نتائج ملموسة.

”يجب أن نضع في اعتبارنا أن المواعيد المستهدفة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تتطلب إجراءات عاجلة في مجال البحث والتطوير وفي تعزيز دور المجتمع المدني والأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقطاع الخاص. وتعزيز الشراكات هنا أمر ضروري لتعبئة الموارد الإضافية اللازمة. ولذلك ينبغي لنا اغتنام الفرصة التي تتيحها الشراكة الدولية من أجل الصحة لبناء تآزر إيجابي بين النظم الصحية والمبادرات الدولية في العالم.

”ولهذه الأسباب، نحن نتطلع باهتمام إلى النتائج التنفيذية التي ستنجم عن هذا الاجتماع“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل ريتشارد نشابي كاموي، وزير الصحة والخدمات الاجتماعية في ناميبيا.

السيد كاموي (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلادي البيانات التي أدلى بها ممثل أنتيغوا وبربودا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل مصر نيابة عن المجموعة الأفريقية وممثل زامبيا نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

إنه في الواقع شرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة. ونحن نجتمع هنا لاستعراض التقدم المحرز على مدى العامين الماضيين في أعقاب الاجتماع السابق الرفيع المستوى بشأن هذا الموضوع، في عام ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على تقريره (A/62/780). علاوة على ذلك، نتوقع أن نغادر هذا الاجتماع ولدينا تفاهم أكبر

ومجموعة من الأولويات أكثر تحديدا وإطار عمل قوي يعزز استجابتنا الجماعية في مكافحة وباء الفيروس والإيدز.

لقد أحرزت ناميبيا تقدما كبيرا في تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١. وخطة بلادي الإستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، المعنونة ”رؤية ناميبيا لعام ٢٠٣٠“، تعتبر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أخطر تهديد يواجه البلاد. ولذلك تقوم ”رؤية عام ٢٠٣٠“ بتسليط الضوء على ضرورة تعميم برنامج الفيروس والإيدز بوصفه محفزا لمواجهة تحدياتنا الإنمائية. وإدراكا للأهمية الوطنية لتعميم التصديات لهذا الوباء، يسرني أن أبلغكم بأن البرلمان كان قد أقر في آذار/مارس ٢٠٠٧ السياسة الوطنية المتعلقة بهذا الوباء، والتي تشكل إطارا توجيهيا لجهود متسقة ومتواصلة في مكافحة الفيروس والإيدز.

وتشير التقديرات إلى أنه يوجد في ناميبيا ٢٠٢ ٠٠٠ شخص مصابين بالفيروس والإيدز، منهم حوالي ٦٥ ٠٠٠ يحتاجون إلى العلاج المضاد للفيروسات الرجعية. ومن خلال الجهود المستمرة والموحدة، يوجد حاليا ٤٧ ٩٦٣ شخصا يتلقون العلاج المضاد للفيروسات الرجعية. وهذا يعني أن ناميبيا تمكنت من الوصول إلى أكثر من ٧٧ في المائة من المحتاجين للعلاج المضاد للفيروسات الرجعية وتوفيره لهم.

إنني أؤكد التزام ناميبيا المتواصل بتحقيق حصول الجميع على العلاج. وأود أن أعلن بوضوح أننا سنواصل العمل الجاد لضمان أن تكون ناميبيا في الاجتماع المقبل من هذا النوع قد بلغت أهداف حصول الجميع على العلاج من بين سكانها.

وعلى صعيد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، تشير الاستقصاءات الأخيرة التي أجريت على مدى السنوات القليلة الماضية إلى أن معدل انتشار هذا الوباء في ناميبيا ثابت. وفيما يتعلق بالوقاية المضادة للفيروسات الرجعية في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية من خلال انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، يسرني أن أبلغكم بأن أكثر من ٩٣ في المائة من الأطفال الذين يولدون لأمهات يحملن الفيروس على نطاق بلدي كله يتلقون الوقاية المضادة للفيروسات الرجعية.

وفي ظل تحقيق هذا التقدم، تركز ناميبيا الآن على الوقاية. والهدف من ذلك هو الحد من حدوث إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية من خلال إيلاء عناية خاصة للشباب ونشر الوعي والحد من وصمة العار والتمييز.

لقد أُحرز هذا التقدم رغم تحديات وانتكاسات كبيرة. وأكثر هذه التحديات إلحاحا هو الإصابة المزدوجة بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية. والذي زاد هذه الحالة تعقيدا هو تزايد عدد حالات السل المقاوم للأدوية المتعددة والسل الشديد المقاومة للأدوية.

ومن أجل التصدي لهذه التحديات خلال سعينا الحثيث للحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتخفيف من آثاره، كثفت ناميبيا تفاعلاتها مع جميع أصحاب المصلحة في برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. على الصعيد الوطني، لا تزال حكومة جمهورية ناميبيا تزيد الموارد المالية المخصصة لبرامج القطاع الصحي، والتي تشمل برامج مكافحة الفيروس والإيدز والسل والملاريا. وعلى الصعيد الدولي، تتلقى ناميبيا دعما كبيرا من مصادر مثل خطة طوارئ رئيس الولايات المتحدة للإغاثة من الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وعلى المستوى التنفيذي، نحن نواصل الانخراط في العمل الجماعي مع شركائنا من المنظمات الثنائية والمتعددة

الأطراف، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك الأشخاص المصابين بالفيروس والإيدز باعتبارهم أصحاب المصلحة الرئيسيين.

في الختام، لا تزال الحكومة الناميبية ملتزمة بتوفير القيادة السياسية وبتهيئة بيئة خالية من التخويف والتمييز مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في مكافحة الفيروس والإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نيلسيا فريري، وزيرة الأمانة الخاصة لسياسات المرأة في البرازيل.

السيدة فريري (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): في سياق الاحتفالات بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أود أن أجدد تأكيد التزام البرازيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بأخذها بعين الاعتبار على نحو كامل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

إنني أحضر هنا ومعي وفد تمثيلي من وزارة الصحة، برئاسة الدكتورة ماريانجيلا سيماو، مديرة البرنامج الوطني للأمراض المنقولة جنسيا والإيدز، ووفد من وزارة الخارجية، برئاسة السفيرة ماريا لويزا فيوتي، ممثلتنا الدائمة لدى الأمم المتحدة، فضلا عن ممثلين من المجتمع المدني والبرلمان في البرازيل.

تتسم استجابة البرازيل للإيدز بالتكامل والشمول. وتتوخى كفالة الاتساق بين تعزيز الصحة والوقاية والرعاية، استنادا إلى مبادئ النظام الصحي الوطني. وأثبتت استجابتنا أنها مستدامة ومتجددة ومتماشية مع العوامل الوبائية والاجتماعية للإيدز، بابتكار تدابير تهدف إلى الحيلولة دون وقوع إصابات جديدة وتعزيز تلك التدابير، وتوفير الرعاية الكاملة لجميع الأشخاص المصابين بالإيدز.

ومنذ آخر اجتماع عقدناه عام ٢٠٠٦، اتخذ المجتمع الدولي خطوات هامة للتغلب على العوائق التي تعرقل الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات العكسية والإمدادات المعملية ذات النوعية الجيدة. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فوفقا لمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا يتلقى العلاج سوى ٣٠ في المائة من المرضى الذين يحتاجون إليه على الصعيد العالمي.

وكان من بين الإجراءات التي اتخذتها البرازيل لكفالة حصول الجميع على العلاج الترخيص الإجباري لصنع دواء مضاد للفيروسات العكسية عام ٢٠٠٧، مما مكّن الحكومة من شراء نسخة جنيسة لذلك الدواء. ويتمثل هدفنا في كفالة الاستدامة في الأجل الطويل لسياسة حصول الجميع على العلاج وتوفير العقاقير من المستوى الثالث لمن يحتاجونها. ولكل دولار من الـ ٣٠ مليون دولار التي تُوفر أهمية حاسمة لإنقاذ المزيد من الأرواح في البرازيل وغيرها من أنحاء العالم. واتُخذ ذلك الإجراء وفقا للاتفاقات الدولية بشأن التجارة، وإعلان الدوحة بشأن اتفاق منظمة التجارة العالمية لحقوق الملكية الفكرية، والصحة العامة، والقوانين الوطنية للبرازيل.

وباعتبار ذلك خطوة كبرى إلى الأمام فيما يتعلق بإعلان الدوحة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر اعتماد الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية خلال آخر اجتماع لجمعية الصحة العالمية. وكلفت الدول الأعضاء منظمة الصحة العالمية بأداء دور استراتيجي ومركزي في العلاقة بين الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية. وكما ذكرت الدكتورة مارغريت تشان

”إن هذه طفرة كبرى في مجال الصحة العامة ستعود بالنفع على ملايين الأشخاص لسنوات عديدة قادمة. وهذا

إسهام في تحقيق العدالة في مجال الصحة، وهذا نموذج للصحة العامة الاستباقية في أفضل صورها‘‘.

ولا يزال توفير العقاقير وغيرها من الإمدادات بأسعار ميسورة يشكل تحديا كبيرا لمعظم البلدان النامية. ولمعالجة تلك المسألة، أطلقت البرازيل وفرنسا، بالاشتراك مع شيلي والنرويج والمملكة المتحدة، المرفق الدولي لشراء الأدوية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وحتى الآن، جمع المرفق نحو ٣٠٠ مليون دولار لمساعدة البلدان على شراء العقاقير بغية علاج الخيار الثاني للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا. وعلاوة على ذلك، يدعم المرفق الدولي لشراء الأدوية عملية منظمة الصحة العالمية لمرحلة ما قبل التأهيل، بغية التعجيل بتسويق العقاقير الجنيسة المأمونة وذات النوعية الجيدة لمعالجة تلك الأمراض الثلاثة.

كما أود أن أشدد على أهمية تشجيع استخدام الرفالات في أي سياسة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، الذي يكتسي أهمية حاسمة في تخفيض معدلات انتقال الفيروس، إن اقترن باستراتيجيات أخرى. وأنا على اقتناع بأن أحد الأسباب التي مكّنت البرازيل من النجاح في تثبيت معدل الإصابة بالوباء يكمن في الزيادة الكبيرة في استخدام الرفالات الذكورية، ليس في أوساط الفئات الضعيفة فحسب، بل بين السكان على نحو عام أيضا. واشترت البرازيل مؤخرا بليون رفال ذكوري لتوزيعها على الناس عامة. وهذا العام، سنشتري ٦ ملايين من الرفالات الأنثوية لتوزيعها على المشتغلات بالجنس، والنساء اللائي يخضعن للعنف الجنسي أو المترلي. ووفقا لتجربتنا، ينبغي أن تظل الاستراتيجيات الوقائية الأخرى القائمة على القيم الأخلاقية، مثل العفة والإخلاص، خيارات فردية، بدلا من أن تشكل أساسا لسياسات الصحة العامة.

ولا يزال الإيدز أهم تحد متعلق بمرض معد في مجال الصحة العامة. وبالتالي، يجب أن نستمر في تناوله اقترانا بالجهود الرامية إلى تعزيز النظم الصحية في الأجل الطويل. وتتطلب الخصائص المحددة للوباء موارد مناسبة، لأنها تنطوي على إمكانية كبيرة لإثقال كاهل النظم الصحية بالأعباء.

ويجب أن نعترف أيضا بأن التصدي للإيدز يتجاوز نطاق الصحة العامة. ففي البرازيل، تشكل مكافحة الإيدز جهدا مشتركا تشترك فيه مختلف قطاعات الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الثنائيين.

وفي ذلك السياق، أطلق الرئيس لولا عام ٢٠٠٧ الخطة الوطنية لمكافحة تأنيث الإيدز وغيرها من الأمراض المنقولة جنسيا، التي تمثل مبادرة مشتركة بين الأمانة الخاصة للسياسات المعنية بالمرأة ووزارة الصحة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمات المجتمع المدني البرازيلي.

وتركز تلك الخطة على المسائل التي تسهم في زيادة ضعف المرأة أمام فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة جنسيا. ويشكل العنف المترلي والجنسي ضد النساء والفتيات، شأنه في ذلك شأن الوصم والتمييز على أساس العرق أو الميل الجنسي، تعبيرات حقيقية عن أوجه عدم المساواة. ولا يمكن التعامل معها إلا من خلال إدراج منظور جنساني، لا سيما تعزيز وحماية الحقوق الجنسية والإنجابية، في جدول الأعمال السياسي.

وتتمثل أولوية هامة أخرى في مكافحة الوباء في أوساط المثليين، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمتحولين جنسيا. ويشرفني أن أعلن عن إطلاق الرئيس لولا في الأسبوع الماضي لأول مؤتمر وطني للسحاقيات والمثليين

ومشتهي الجنسين والمتحولين جنسيا، في إطار برنامج حكومي متكامل يسمى ''البرازيل دون رهاب المثليين''. واستجمع المؤتمر ممثلين من المجتمع المدني والحكومة لمناقشة النُهُج الواقعية للحد من مختلف أوجه الضعف التي تؤثر على السكان، بما في ذلك وضع استراتيجيات لاعتماد قانون يجرّم رهاب المثليين.

ولاغتنام الزخم السياسي الذي أوجدته هذه الدورة الاستثنائية، ينبغي لحكوماتنا أن تلتزم بحماية حقوق الإنسان للشرائح الضعيفة، وتعزيز حصولها على المعلومات والوقاية والعلاج والرعاية.

وفي الختام، أود أن أقول إنه يجب علينا، نحن الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية المتضررة، أن نتصدى للتغيرات الهيكلية، وفي الوقت ذاته، أن نلبي احتياجات العلاج، والاندماج الاجتماعي، والاستراتيجيات الوقائية، بما في ذلك للفئات الضعيفة. وأود أن أعرب عن تقديرنا للدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) في المساعدة على تركيز جهود الأمم المتحدة على تعزيز الاستجابات الوطنية لمكافحة الوباء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان - جاك كامبانا، وزير الشؤون الاجتماعية والصحة في موناكو.

السيد كمبانا (موناكو) (تكلم بالفرنسية): إن إمارة موناكو تضع مكافحة مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز ودعم الأشخاص الذين يتعايشون مع الفيروس في صميم سياستها الصحية وجهودها في إطار التعاون الدولي.

وبذلك، فإن جهود الإمارة وما تبديه من اهتمام في هذا الصدد قد ضاعف منه الالتزام الشخصي لشقيقة رئيس الدولة، سمو الأميرة ستيفاني، الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبصفتها رئيس الهيئة المعنية بمكافحة الإيدز في موناكو، فإنها تقود الكفاح في مجالات الوصول إلى العلاج والوقاية والرعاية بالنسبة للأشخاص الذين يتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وباسمها، أتقدم برسالة حكومة الإمارة، رسالة تتضمن قدرا من الأمل وتعبر عن بعض الشواغل الخطيرة.

والأمل يرتبط بوضوح بالتقدم المحرز خلال السنوات القليلة الماضية، لا سيما منذ اعتماد الإعلان السياسي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦، خاصة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الرعاية وتوزيع العلاج بمضادات الفيروسات العكسية وتمويل البرامج المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية.

وبالرغم من أن التقدم المحرز غير كاف وغير منتظم، إلا أنه يبين أن التعبئة المستدامة والطويلة الأجل هي الاستجابة الملائمة الوحيدة لكل المعاناة الفردية التي تزداد بانتشار الوباء، حيث انتقلت عدوى فيروس نقص المناعة البشرية إلى ما يقدر بـ ٢,٥ مليون شخص وتوفي ٢,١ مليون شخص بالإيدز في عام ٢٠٠٧.

ولكن التحليل الرائع الوارد في التقرير الذي قدمه الأمين العام في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، لا يمكن إلا أن يثير المخاوف ويدفعنا إلى تعزيز جهودنا.

وما فتئت الوقاية أساسية الأهمية لأي سياسة ناجعة وذات مصداقية في مكافحة هذه الآفة.

وسلطات موناكو التي تتعاون تعاونا وثيقا مع المنظمات غير الحكومية، وخاصة مع الجهات المعنية بمكافحة الإيدز والصليب الأحمر في موناكو، قد وضعت نظاما للمعلومات والوقاية لمساعدة المدارس والعاملين، وتعتمد إلى

جانب ذلك على مركز للفحص المجاني دون الكشف عن شخصية من يخضعون للفحص.

وتضع السلطات في اعتبارها توصية الأمين العام بإيلاء اهتمام خاص لأشد الفئات ضعفا، وذلك من خلال تنظيم الحصول على الواقي الذكري، وتمويل العلاج الذي توفره المؤسسات الاجتماعية وإنشاء مكاتب لتقديم المشورة لمن يعول.

وهذا العمل يجري على الصعيد الدولي أيضا. فقد وقع اتفاق لمدة ثلاث سنوات مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ لتعزيز الوقاية من انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وفضلا عن ذلك، تشارك الإمارة منذ عام ٢٠٠٦ في تمويل مشروع لصندوق الأمم المتحدة للسكان يتعلق برعاية ودعم النساء العاملات في مجال الجنس.

إن المكافحة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واحترام هدف تعميم الوصول بحلول عام ٢٠١٠، خصوصا في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يتوقف على تمويل البرامج.

واقتناعا بأن التضامن الدولي هو السبيل الوحيد لسد الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات الفعلية، وهو ما أكده الأمين العام في تقريره، فإن الإمارة، التي أسهمت في تمويل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منذ إنشائه، قررت خلال السنوات القليلة الماضية زيادة تعهداتها بالتمويل.

واكتسبت هذه المبادرة الصفة الرسمية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بتوقيع اتفاق إطاري للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لتعزيز المساعدة المباشرة التي تقدم للبلدان الأشد تضررا بالوباء، لا سيما من خلال صندوق التعجيل بالبرامج التابع للبرنامج المشترك.

أخيرا، لا بد من استمرار مكافحة أي شكل من أشكال التمييز أو الوصم لكفالة اتباع كل مجتمع من المجتمعات المحلية نهجا أكثر إنسانية وودا تجاه الأشخاص الذين يعيشون بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن مؤتمر ”فيروس نقص المناعة البشرية + موناكو“، الذي عُقد في الإمارة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ استجابة لدعوة من سمو الأميرة ستيفاني، بغية الاستماع إلى الأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كان علامة بارزة صوب الاعتراف بالدور القيّم الذي يقوم به أولئك الأشخاص في مكافحة ذلك الوباء، ومن هذا المنطلق، فإنه يمثل مبادرة هامة.

ولا يسعني أن أختتم هذا البيان بدون أن أثني ثناء خاصا على الدكتور بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعلى كل من يكرسون أنفسهم على كل مستويات المسؤولية وفي الميدان لمساعدة الأشخاص الذين يعيشون بهذا المرض أو انتقلت إليهم عدواه والأطفال اليتامى جراء الإيدز.

وأؤكد لكل هؤلاء أنهم سيجدون في الإمارة دائما الدعم الذين يحتاجون إليه لأداء عملهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد عيسى لامين، وزير الصحة في النيجر.

السيد لامين (النيجر) (تكلم بالفرنسية): يشرفني ويسرني أن أخاطب الجمعية هذه باسم حكومة النيجر وفخامة السيد مامادو تانجا، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، عن الجهود التي يبذلها بلدي في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. في هذا الإطار، ووفقا للالتزامات الإقليمية، خصوصا ما ورد في إعلان أبوجا بشأن

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى المرتبطة، فضلا عما ورد في القرارات التي اتخذها الزعماء وشركاء التنمية على الصعيد العالمي، والتي تطالب بتجديد الجهود في مكافحة الإيدز والسل والملاريا، فإننا نقوم بتحسين سياستنا الوطنية في هذا المجال على نحو مستمر.

وعليه، ومن خلال الإطار الاستراتيجي الوطني للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، طبقنا في مكافحة تلك الآفة نهجا جديدا متعدد القطاعات ويقوم على اللامركزية. وقد اتخذنا خطوة كبيرة إلى الأمام من حيث العمل المؤسسي، إذ وضعنا مكتب التنسيق بين القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وهو الهيئة الوطنية لتنسيق العمل لمكافحة المرض، تحت إشراف مكتب رئيس الجمهورية.

ويترادف هذا الالتزام السياسي أيضا مع إعداد وثيقة مرجعية جديدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، تحدد المبادئ التوجيهية الرئيسية لجهود المكافحة. وتعتمد هذه الوثيقة على النتائج والدروس المستفادة من الوثيقة السابقة عليها ضمانا لاستجابة أفضل إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسين استهداف التدخلات مع تعزيز كل الجهات الفاعلة لإجراءاتها تيسيرا لتعميم وصول الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية إلى العلاج والرعاية والدعم. وقد حددت مجالات استراتيجية لتدخل كل جهة من الجهات الفاعلة.

ومع ذلك، فإن هذه الجهود ستذهب سدى إذا أغفلنا الأسباب الرئيسية لانتشار المرض. ولذلك، كان ثمة استهداف واضح لمجموعات بعينها وتحديد لقطاعات رئيسية، وذلك في ضوء نوع الوباء الشائع الانتشار في بلدنا.

ومن ناحية الانتشار الوبائي، فقد بيّن المسح السكاني والصحي لسنة ٢٠٠٦ أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بلغ ٠,٧ في المائة. وهذا يدل على ثبات معدل الانتشار، مع وجود فجوة بين المناطق الريفية، حيث بلغ المعدل ٠,٥ في المائة، والمناطق الحضرية، حيث بلغ المعدل ١,٥ في المائة. مع ذلك، لا بد من النظر إلى هذه المعدلات المنخفضة نسبيا في ضوء مختلف عندما ننظر إلى مجموعات بعينها، مثل العاملين في مجال الجنس وأعضاء قوات الدفاع والأمن، حيث يبقى الموقف مقلقا، إذ تربو المعدلات على ٣٠ في المائة و ٢ في المائة، على التوالي.

ومع ذلك، فقد تغيرت بعض السلوكيات إلى الأفضل. وبصفة خاصة، فإن العاملين في مجال الجنس أصبحوا أكثر استخداما للواقي الذكري الآن؛ فارتفع معدل الاستخدام من ٥٦ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٩٥,٦ في المائة عام ٢٠٠٦. كما تزايد استعمال الواقي الذكري بين عامة السكان من ٩ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٥ في المائة للرجال في عام ٢٠٠٦. وهذا الموقف يعكس معرفة أكبر بين المجموعات المستهدفة بشأن المرض، فضلا عن إدراك الأخطار التي يمثلها فيروس نقص المناعة البشرية بالنسبة للسكان ككل.

وفي مجال رعاية المرضى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أحرزنا تقدما لا بأس به أيضا، بفضل التزام رئيس الجمهورية وإرادة الشركاء الذين يعملون معنا. وظل العلاج المضاد للفيروسات العكسية والكشف الطوعي وعلاج العدوى الانتهازية يقدم مجانا منذ عام ٢٠٠٤. واليوم، ومن ضمن ٦٥٠ ١٣ شخصا مستحقا للعلاج، يتلقى العلاج المضاد للفيروسات العكسية ٧١٦ ٣ شخصا من سكان الريف المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يقدر أن عددهم يبلغ ٠٠٠ ٩١ شخص. كما أننا أحرزنا نتائج تدعو إلى التشجيع في حملة منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل؛ ويزاول العمل الآن ١٢٩ موقعا في جميع أنحاء البلد.

ومن الناحية الاجتماعية، يركز برنامجنا بشكل خاص على مكافحة الوصم والتمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهنا نشعر بالامتنان على المساعدة التي قدمتها لنا روابط المسلمين والمسيحيين والزعماء التقليديون. فقد مكننا ذلك من زيادة الوعي بمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ونشأت روابط وشبكات اتصال للأشخاص المصابين بالإيدز. كما اتخذت تدابير لتقديم الدعم الاجتماعي – الاقتصادي التكميلي لشرائح السكان المعرضة لخطر كبير، وخاصة الأيتام والأرامل. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بادرت الجمعية الوطنية في مالي، من خلال شبكتها البرلمانية، واعتمدت قانونا بشأن الوقاية من الإيدز وعلاجه ورصده.

وتلك لا تمثل سوى بعض النتائج المتواضعة التي تمكنا من إحرازها في الأعوام القليلة الماضية بفضل تعاون شركائنا التقنيين والماليين، وخاصة البنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ومع ذلك، ينبغي أن نؤكد على أننا نواجه عددا من العقبات، التي منعتنا من إحراز النتائج التي كنا نأمل في إحرازها.

فعلى المستوى التنظيمي، على سبيل المثال، نشعر بالأسف لأن المجتمع المدني لم يتمكن، نظرا لقدراته المحدودة، من دعم القطاع العام في أنشطته. كما واجهنا عددا من الصعوبات في السيطرة على سلسلة الإمدادات المتعلقة بالكواشف والأدوية والإمدادات؛ فتعطلت مرارا وتكرارا عمليات إيصال الإمدادات. وأحدث ذلك تأثيرا سلبيا على نوعية الرعاية التي يقدمها برنامجنا.

وذلك قادنا إلى أن ننظر في الجهود المستقبلية الرامية، بشكل خاص، إلى إدماج وتعزيز قدرات المجتمع المدني بغية إرساء نهج مجتمعي طويل الأجل وفعال إزاء الإيدز، بدعم من روابط الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وفيما يتعلق بمشاكل سلسلة الإمدادات، اتخذنا تدابير لتحسين نظامنا. وحينما نحصل على نتائج المراجعة الجارية حاليا لسلسلة إمدادات وتوزيع الأدوية المضادة للفيروسات العكسية والكواشف، سنعتمد استراتيجية وطنية لمعالجة هذه المسألة.

وفي الوقت الحاضر، نحن ملتزمون، من خلال عملية للتخطيط الاستراتيجي، بوضع خطة وطنية متعددة القطاعات لمكافحة الإيدز للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى عقد طاولة مستديرة لحشد الموارد من أجل تمويل جميع الأنشطة المزمع الاضطلاع بها.

وفي هذا الأثناء، نود، بالنيابة عن شعب النيجر، أن نشكر شركاءنا التقنيين والماليين، الذي مكنونا من مواجهة خطر الإيدز وأن نعلن الانطلاقة المقبلة للدورة السابعة للصندوق العالمي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنلتمس من شركائنا تجديد جهودهم لتقديم المزيد من الدعم لنا، لأنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتوطيد إنجازاتنا ولإحراز النجاح في الكفاح الذي نخوضه. وقطعت حكومتنا التزامات بأن تزيد بقدر كبير المساهمة التي تقدمها، من خلال الخزانة الوطنية، للجهود المبذولة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مفو كينيلو راماتلابنغ، وزيرة الصحة والرعاية الاجتماعية في ليسوتو.

السيدة راماتلابنغ (ليسوتو) (تكلمت بالانكليزية): إن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به وزير الصحة في أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به وزير الصحة في تنزانيا بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وفي البداية، أود أن أؤكد مجددا على التزام ليسوتو بالمبادئ الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦. إن معدل انتشار الإيدز في ليسوتو يبلغ ٢٣ في المائة، وهذه إحدى أعلى حالات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العالم. ولذلك نرحب بهذه الفرصة لتبادل الآراء مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، بينما نستعرض بصورة مشتركة التقدم المحرز صوب حصول الجميع على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم.

بل إن ليسوتو – ويمكن أن يعزى هذا بشكل رئيسي للقيادة القوية والمتسقة من أعلى مستوى سياسي – قد باشرت في عام ٢٠٠٥ برنامجا عاجلا لتحقيق حصول الجميع بحلول عام ٢٠١٠ على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم. فأولا وقبل كل شيء، أجرينا زيادات كبيرة للغاية في تخصيص اعتمادات الميزانية، نظرا لأننا ملتزمون باتخاذ إجراء قوي لبلوغ الغايات الطموحة التي حددناها لأنفسنا في مجالات مثل الخدمات المتعلقة بمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل؛ وزيادة المعرفة وتحسين السلوك بين الشباب؛ وتوفير العلاج المضاد للفيروسات العكسية؛ ودعم الأيتام والأطفال المعرضين للخطر؛ وتخفيض الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وفي مجال الوقاية، أدى التعجيل، في عام ٢٠٠٧، بتنفيذ الحملة الابتكارية التي تسمى ”أعرف مركزك“، والتوسع في عدد المراكز الصحية التي توفر الفحص والمشورة المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية، وإحداث تحول في الفحص الذي يجري بمبادرة مقدمي الخدمات الطبية، إلى زيادة بلغت ثلاثة أضعاف عدد الأشخاص الذين تلقوا في أي وقت من الأوقات فحصا لفيروس نقص المناعة البشرية. وإضافة إلى ذلك، أدت زيادة جهود منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل إلى توسيع التغطية من نسبة ٥ في المائة إلى ٣١ في المائة خلال العامين الماضيين. وتشمل التدابير الإضافية التي اتخذها قطاع الصحة تقديم الدعم للعلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس، وتمكين المرافق الصحية من إجراء ختان الذكور وفحص الدم المتبرع به.

وتسخر ليسوتو جهودها لتمكين الشباب في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وهناك حاليا حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ شاب يتلقون تعليم مهارات الحياة خارج المدارس. وبشكل متزامن، يجري تنقيح المنهج الدراسي ليشمل مسائل الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد توسعت خدمات الرعاية والعلاج بقدر كبير في العامين الماضيين، بزيادة تغطية العلاج المضاد للفيروسات العكسية من نسبة ١٠ في المائة إلى ٢٥ في المائة. ونسبة الأطفال الذي يتلقون العلاج تزداد باستمرار، بسبب توسيع إمكانية الحصول على عمليات الفحص والتشخيص المبكر لأمراض الرضع، وتوافر مستحضرات الأدوية المضادة للفيروسات العكسية الخاصة بالأطفال بكلفة معقولة، وتوسيع شبكة المراكز التي توفر للأطفال الرعاية والعلاج المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء البلد. والمبادئ التوجيهية المتعلقة بعلاج الكبار والأطفال بالأدوية المضادة للفيروسات العكسية، ومنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، والسل وتغذية الرضع والأطفال، وسوء التغذية الحاد، جرى استعراض وتحديث لها لتعكس أحدث التوصيات. كما أن ليسوتو اعتمدت سياسة وطنية بشأن الأيتام والأطفال المعرضين للخطر وحشدت الأموال لتوسيع الخدمات التي تقدم للأيتام والأطفال المعرضين للخطر بوصفها جزءا من الاستجابة الوطنية.

وتشمل بعض المجالات الإضافية لإحراز التقدم الذي يسعى إليه البلد: تحسين إدارة الاستجابة وتنسيقها على جميع المستويات؛ وتهيئة أفضل بيئة قانونية مؤاتية، وتشمل صياغة قانون وطني شامل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ووضع تشريعات لإزالة الحواجز أمام الوصول إلى النساء والفتيات والتصدي للوصم والتمييز في أماكن العمل.

ومع ذلك، تواجه ليسوتو العقبات والتحديات التالية: محدودية الموارد الطبيعية في قطاع الصحة؛ وبطء التقدم المحرز في تحقيق تغيير السلوك؛ وعدم توفر البيانات والتدخلات المستهدفة لأكثر السكان عرضة للخطر؛ وعدم التنسيق الكافي للخدمات المتعلقة بالإصابة المتزامنة بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية؛ ووجود صعوبات في إدارة سلسلة الإمدادات؛ ووجود أزمة في توفير الأمن الغذائي للعديد من المرضى، وللسكان عموما؛ وتزايد أعداد الأيتام والأطفال المعرضين للخطر مقابل الدعم المتاح؛ وعدم كفاية جمع البيانات ونظم الرصد والتقييم؛ ووجود تحديات في التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة.

وما زالت حكومة ليسوتو ملتزمة بإيجاد الحلول المناسبة لتلك التحديات. وسوف نوسع جهود الوقاية، لا سيما تثقيف الشباب صغار السن، مع التدخل لإحداث تغيير في السلوكيات، واستهداف السكان الأشد تعرضاً للخطر، وزيادة التوسع في تعميم الوصول إلى الخدمات لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. ومع ارتفاع معدل العدوى بالسل – فيروس نقص المناعة البشرية إلى ٨٠ في المائة، سوف نعطي الأولوية لتعزيز الخدمات المرتبطة بعدوى السل – فيروس نقص المناعة البشرية. وسوف نعزز نظم إدارة وتوزيع الإمدادات ونعمل على بناء قدرة العاملين في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك تغيير العمل، حسب الاقتضاء. وستواصل ليسوتو تعزيز خدمات الرعاية والعلاج للمرضى بفيروس نقص المناعة البشرية، إلى جانب دعم الخدمات المجتمعية من خلال تحسين دعم العاملين في مجال الصحة على مستوى المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

وأود أن أكرر التزام حكومة ليسوتو بتنفيذ إعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦ تنفيذاً كاملاً. ونتطلع إلى استمرار التقدم نحو بلوغ الهدف رقم ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يرمي إلى وقف خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعكس مساره بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كريستوس باتساليدس، وزير الصحة في قبرص.

السيد باتساليدس (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود التنويه إلى أن قبرص، بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي، تؤيد بالكامل البيان الذي ستدلي به الرئاسة السلوفينية للاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد. وسيقتصر بياننا على بعض الملاحظات الإضافية بشأن شواغل وطنية.

واليوم، نحضر هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لاستعراض التقدم المحرز منذ اعتماد إعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لسنة ٢٠٠١، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لسنة ٢٠٠٦. ونحن في منتصف الطريق في عملية بلوغ هدف وقف انتشار الإيدز بحلول عام ٢٠١٥، وقبل عامين من تحقيق هدف تعميم الوصول إلى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، فإن هذا التجمع ما كان يمكن أن يعقد في وقت أفضل من هذا. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على عقد هذا الاجتماع حسن التوقيت، مؤكدين التزامنا بالانخراط

الفعال في جهود المجتمع الدولي الطويلة الأجل للانتصار في المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

لقد أحرز تقدم كبير منذ عام ٢٠٠١ في مجالات التمويل والوصول إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية، والمشورة الطوعية والفحص الطوعي والدعم. والمعدل السنوي للإصابات الجديدة بالفيروس يبدو أنه انخفض خلال العقد المنصرم، كما أن العدد السنوي للوفيات جراء الإيدز قد انخفض في عام ٢٠٠٧ نتيجة للزيادة الكبيرة في الوصول إلى العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية في السنوات الأخيرة. ولا بد أن يبني العالم الآن على نجاحاته لتسريع الخطى صوب تعميم الوصول. لقد بلغنا مرحلة دقيقة من الوقت. وسيكون لأي جهود ناجعة لتحقيق الهدف رقم ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يعالج مسألة الإيدز، أثر إيجابي على التقدم صوب تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى ذات الصلة بالجوع والصحة الجنسية ووفيات الأطفال وصحة الأم والمساواة بين الجنسين والتعليم الأساسي.

وفي قبرص، ظل معدل انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منخفضاً للغاية، إذ بلغ ٠,١ في المائة من السكان. ومنذ عام ١٩٨٦، الذي صادف أول ظهور للإيدز في قبرص، جعلت الحكومة هذه المسألة واحدة من أولوياتها العليا. وحينئذ، وضعنا خطط عمل محددة المدة لمكافحة هذا الوباء. ويجري تحديثها ومواءمتها بصورة منهجية استناداً إلى المعارف والخبرات والفتوحات التكنولوجية الجديدة. وسياسة قبرص ترسم وفقاً لمواقف الاتحاد الأوروبي وبتعاون وثيق مع الاتحاد وغيره من الشركاء الدوليين. وقد أدمجت البرامج التعليمية عن الإيدز في المناهج الدراسية، بغية بناء قدرة الشباب لتخفيض تعرضهم لخطر انتقال العدوى إليهم. واللجنة الوطنية القبرصية للإيدز، التي تضم كل السلطات والإدارات الحكومية المختصة، والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والوكالة المتخصصة المسؤولة عن وضع السياسات في هذا الشأن، تدعم بنشاط دمج كل قطاعات المجتمع في النهوض بتوعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، لا سيما بين المجموعات الأشد تعرضاً، والتخفيف من حدة الوصم وتقديم الدعم.

ويقدم العلاج، بما في ذلك مجموعة العلاجات بمضادات الفيروسات العكسية، والرعاية والمشورة الطوعية والفحص بالمجان لكل مواطني الجمهورية، والمواطنين الأوروبيين، واللاجئين السياسيين والمجموعات المعرضة لانتقال العدوى.

وأنماط جمع البيانات بشأن عدوى فيروس نقص المناعة البشرية تبين اتجاهاً مستقراً ومنتظماً. ومع ذلك، تواصل الحكومة الرصد الدقيق للموقف بإجراء دراسات لتقييم الخطر الذي تشكله عوامل شديدة الارتباط بالفيروس، مثل السلوك الجنسي وتعاطي المخدرات.

وترسم الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ لمكافحة الإيدز أهدافاً محددة يشارك في تحقيقها كل القطاعات الحكومية والمجتمعية. وينـدرج في وضع الاستراتيجيات والتدابير الاستراتيجية وتنفيذها تعاون وزارة الصحة وأصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين الرئيسيين في ميادين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة الإنجابية والقطاع الاجتماعي الأوسع.

وكما هو الحال في كل البلدان الأخرى، فإن مرض فيروس نقص المناعة البشرية في قبرص يتأثر بتغير الخطط الاجتماعية، وهو عرضة لمزيد من التطور. فالعنصر الرئيسي المتوقع أن يشكل المرض في أوروبا خلال الأعوام المقبلة يتمثل في اختلاط السكان وتنقلهم، وازدياد تداول وتعاطي المخدرات، والممارسات الجنسية الخطرة، والإحساس الخادع

بالأمان في بعض المجموعات الاجتماعية نتيجة الاستخدام الواسع النطاق للعلاج بمضادات الفيروسات العكسية في العديد من البلدان الأوروبية، وتردي حالة الصحة العامة على الصعيد الدولي. وقبرص قد كابدت تلك الآثار التي تؤثر في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية بشكل مباشر، بما في ذلك الصحة العامة.

وإزاء تلك التحديات، توافق قبرص تماماً على الدعوة إلى تنشيط جهود الحكومات في كل أنحاء العالم بغية إزالة الحواجز التي تعوق الوصول إلى الرعاية والوقاية وعكس اتجاه مسار الوباء على المستويين الوطني والدولي. ولدينا الإرادة السياسية لمواصلة وتسريع جهودنا وفقاً لمبادئ إعلان الالتزام واستراتيجيات المفوضية الأوروبية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي حدود قدرتنا، سنقدم كل الدعم والتعاون الضروريين من أجل وقف زحف المرض والبدء في عكس مساره، لا سيما في تلك البلدان وبين المجموعات الضعيفة الأشد تضرراً.

وإذ ندرك تمام الإدراك خطورة الموقف العالمي إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإن كنا ندرك أيضاً التقدم الكبير المحرز والاحتمالات الهائلة التي تهيئ للمزيد من التقدم والتغيير، فإننا نتعهد بالتعاون مع جميع الأمم الأخرى، على الصعيدين الأوروبي والعالمي، من أجل بلوغ أهداف إعلان الالتزام لسنة ٢٠٠١، والإعلان السياسي لسنة ٢٠٠٦ والأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سكّوه كابيا، وزير الصحة والمرافق الصحية في سيراليون.

السيد كابيا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أكون هنا ممثلا لحكومة بلدي ولشعبه في هذه المناسبة التاريخية. وكان رئيس بلدي، فخامة السيد إرنست باي كروما، سيحضر إلى هنا لو لا أن لديه بعض المسائل الملحة ذات الأهمية الوطنية للاهتمام بها.

إننا، بوصفنا حكومة جديدة بقيادة الرئيس باي كروما، باشرنا عملية لإجراء إصلاحات سياسية موجهة نحو تعزيز النمو الاجتماعي – الاقتصادي والتنمية بغية تحسين رفاه شعبنا. وتستمر زيادة الانفتاح السياسي لتعزيز التزام حكومة بلدي بالوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعبنا في خضم التحديات الإنمائية والعالمية المتنوعة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز، التي نواجهها بوصفنا حكومة.

وحكومة بلدي ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا شك أن تجديد الإرادة السياسية والقيادة القوية والالتزام المستمر أمور لازمة لحشد شعبنا إذا أريد الانتصار في معركة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدي. ولعل الأعضاء يدركون أن لدى سيراليون معدل انتشار منخفض نسبيا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولكن احتمال تصاعد الانتشار احتمال قائم. وأوضحت دراستنا الاستقصائية للأمصال التي ركزت على السكان لعام ٢٠٠٥ أن نسبة الانتشار بلغت ١,٥٣ في المائة بوصفها متوسطا وطنيا؛ وبلغت النسبة ٢,١ في المائة بين الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ عاما، وبلغت ٤,٤ في المائة بين الحوامل.

ومع ذلك، ينبغي ألا نتوهم شعورا بالأمن الزائف، ولذلك يركز جهدنا الوطني على وضع استراتيجيات وقائية قوية وشاملة وخلاقة. وبالتالي، ما زالت المحافظة على معدل منخفض لانتقال فيروس الإيدز تشكل أهم أولوياتنا الوطنية. وفي ذلك الصدد، يتمثل العنصر الرئيسي للاستراتيجية الوطنية في زيادة الوعي والوقاية بين أكثر الفئات الضعيفة والمعرضة لخطر كبير، وخاصة الأشخاص في الفئة العمرية من

١٥ إلى ٢٤ عاما، والنساء والأطفال والمهاجرين. كما نأمل أن نخفض انتقال فيروس الإيدز من الأم إلى الطفل، وسعينا سعيا حثيثا لاعتماد وتنفيذ ممارسات مأمونة لنقل الدم.

ولكننا ندرك أن الوقاية وحدها لا تكفي. والآن توفر حكومة بلدي، من خلال البرنامج الوطني للإيدز، العلاج المضاد للفيروسات العكسية مجانا لجميع المواطنين المصابين الذي يتقدمون للعلاج. وإذ نفعل ذلك، بنهج متعدد القطاعات وبمساعدة الشراكات التي أنشأناها بين القطاعين العام والخاص، وبالتعاون مع الزعماء الدينيين وقادة المجتمع والقطاع العام والمجتمع المدني، إنما نيسر توفير المجاني للمواطنين مع زيادة الوعي بعوامل خطر هذا المرض الفتاك.

ومع ذلك، لا بد أن نذكر أن الشعور بالعار والوصم والخوف ما زال يمنع الأشخاص من التماس خدماتنا والحصول عليها. والجدير بالذكر أنه تم اتخاذ خطوة بالغة الأهمية للتصدي لمسألة الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فتمشيا مع البيان الوارد في الإعلان السياسي لعام ٢٠٠٦ بأن ”الإعمال الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع عنصر أساسي في الاستجابة العالمية لوباء الإيدز“ (القرار ٦٠/٢٦٢، المرفق، الفقرة ١١)، وضعت حكومة بلدي قانونا للوقاية من الإيدز ومكافحته، وهو يسعى، في جملة أمور، لمعالجة الوصم والتمييز الموجهين ضد الأشخاص المصابين بالإيدز بتوفير الحماية القانونية التي يستحقونها.

وإضافة إلى ذلك، عملا بالالتزام الذي قطعه الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦، وضعنا خطة استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإيدز، وهي تأخذ بعين الاعتبار الطابع المتغير للوباء وتفشي المرض وتسعى للوفاء باحتياجات جميع قطاعات سكاننا فيما يتعلق بالتشخيص والمشورة السرية والعلاج ومراقبة انتشار المرض، مع اتخاذ تدابير للحد من آثار المسائل المتداخلة مثل الإصابة المتزامنة بالسل والملاريا. وذلك البرنامج الاستراتيجي، الذي تديره الأمانة الوطنية للإيدز بقيادة فخامة الرئيس نفسه، يتماشى مع مبادئ العناصر الثلاثة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تعزز حشد الموارد واستخدامها بطريقة شفافة وكفؤة ومسؤولة بغية تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ حصول الجميع على العلاج بحلول عام ٢٠١٠.

وتواجه أمتنا تحديات وقيودا اجتماعية اقتصادية هائلة بينما نتعافى من صراع مدمر استمر لفترة ١١ عاما. إذ نواجه قيودا حادة في مجالات مثل الموارد البشرية، حيث أن عدد موظفي الرعاية الصحية محدود للغاية، وتحديات في مجال الصحة الإنجابية وصحة الطفل. وبعض مؤشراتنا من أسوأ المؤشرات في العالم. ويتطلب التصدي الشامل للإيدز موارد هائلة تتجاوز قدرات اقتصادنا.

وفي ذلك الصدد، ننوه بالإسهامات التي يقدمها جميع شركائنا الدوليين في النجاح الذي أحرزناه حتى الآن ونشعر بالامتنان على هذه الإسهامات. وتشعر حكومة سيراليون وشعبها بالامتنان بشكل خاص على الدعم الذي يقدمه البنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجميع شركائنا الإنمائيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة.

وفي هذه المرحلة، نود أن نشيد بالأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، على تقريره الشامل للغاية الوارد في الوثيقة A/62/780، الذي يؤيد وفدي نتائجه وتوصياته تأييدا كاملا. كما نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي سيدلي به ممثل مصر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام حكومة بلدي بمواصلة معركة مكافحة الإيدز. وكما يعلم الأعضاء جميعا، فإن أكبر حلفاء الإيدز هم الفقر والجهل وعدم توفر المعلومات والتثقيف، في حين أن أكبر الأسلحة لمكافحة الوباء هو توفير المعلومات والاتصال والتثقيف وتغيير السلوك.

إن هذه معركة يجب أن ننتصر فيها. وهذه معركة لا نتحمل أن نخسرها. ونحن جميعا نخوض هذه المعركة معا، ولن ننجح إلا بالعمل معا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل هوبرت مينيس، وزير الصحة والتنمية الاجتماعية في جزر البهاما.

السيد مينيس (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة كومنولث جزر البهاما، يسرني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم وأن أؤكد مجددا على التزام حكومة بلدي القوي بإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ وبالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦. وتقدم جزر البهاما الشكر للأمين العام على تقريره الشامل للغاية (A/62/780) وتشيد بالأمم المتحدة على جهودها المستمرة لصوغ الإرادة السياسية والالتزام البالغي الأهمية لمكافحة الإيدز. كما تعرب جزر البهاما عن تقديرها للسيد بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولفريقه على عملهم الجدي وتفانيهم لهذه المسألة.

وفي البداية، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به وزير الصحة في أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وللبيان الذي أدلى به رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

وكما أشار رئيس الوزراء من قبل إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من منظور إقليمي، أود أن أبدي بعض الملاحظات من منظور وطني. بعد مرور ٢٥ عاما على اكتشاف أول حالة سريرية للإيدز في جزر البهاما، أدى حصول الجميع على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية إلى خفض معدلات الوفيات من ١٨,٤ في المائة إلى ٨,٨ في المائة. وشهدت جزر البهاما قدرا كبيرا من التقدم في التصدي لوباء الفيروس والإيدز وكانت أحد البلدان القليلة التي كانت محل تقدير في عام ٢٠٠٥ باعتبارها بلدا عكس اتجاه التيار ضد هذا الفيروس.

لقد كان أحد أكثر إنجازاتنا الإيجابية هو الخفض الكبير لمعدل انتقال العدوى من الأم إلى الطفل في عام ١٩٩٥، والذي أصبح أكثر وضوحا مع ظهور علاج مزيج العقاقير الثلاثي. ومنذ عام ٢٠٠٣ لم يحدث انتقال للعدوى من الأم إلى الطفل بين النساء اللائي يتلقين العلاج وفقا للبروتوكول. ويسر جزر البهاما أن ترى ورود إشارات في تقرير الأمين العام إلى نجاحها في تحقيق تغطية بنسبة ٨٠ في المائة في منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل في عام ٢٠٠٧. وقد شهدنا أيضا اتجاهات إيجابية، بانخفاض معدلات الإصابة. إن معدل الانتشار لدينا، والذي يُقدر بأنه يبلغ نحو ٣ في المائة، قد يبدو وكأنه لا يتناقص؛ وهذا يرجع إلى أن الناس الذين يعيشون على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية يعيشون لفترة أطول.

إن علم أوبئة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يتغير اليوم، وجزر البهاما، شأنها في ذلك شأن الدول المجاورة لها في منطقة البحر الكاريبي، تشهد زيادة في عدد الإصابات الجديدة بهذا الفيروس بين النساء في الفئة العمرية من ١٥ إلى

٢٤ عاما. وهناك أيضا زيادات في معدل الإصابة المشتركة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل وفي الكشف عن سلالات السل المقاومة للأدوية. وإن معدل الوفيات لدينا بين الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل، أعلى بعشرة أضعاف مقارنة بالأفراد المصابين بالسل وحده.

والطبيعة الإرخبيلية لجزر البهاما تشكل تحديا في حد ذاتها. وتزايد عدد السكان المهاجرين، الذين يمثلون ٢٥ في المائة من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في جزر البهاما، يشكل عبئا زائدا على نظام الرعاية الصحية في البلاد. إن قدرتنا على الوصول إلى هؤلاء السكان لتقديم خدمات الوقاية والرعاية والعلاج والدعم تتأثر سلبا بحواجز اللغة والاختلافات الثقافية.

ويتحتم علينا أن نجد سبلا مبتكرة لتدبير التمويل الكافي والمستدام لبرامج مكافحة الفيروس والإيدز. إن التمويل أمر لازم لتحسين وتعزيز شبكات السلامة ورعاية الأطفال وأسرهم، الذين هم في معظمهم فقراء ويعيشون في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ويجب علينا أيضا أن نعالج مشكلة الوصم بالعار مستمرة في أماكن العمل وفي الأماكن الأخرى.

إن الآثار الاقتصادية لوباء الفيروس والإيدز شاملة لكل الفئات. وتوفير التغذية الكافية، لا سيما المنتجات الغذائية الجيدة، أمر يزداد صعوبة بسبب ارتفاع تكاليف الغذاء. والتغذية أمر بالغ الأهمية في دعم الجهاز المناعي القوي والفعال من أجل مكافحة العدوى.

لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يكسب المعركة ضد هذا الفيروس والإيدز. فمن الواجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نصطف معا لتحقيق ذلك. ومن المهم تغيير السلوك، والتشجيع على إتباع أنماط الحياة الصحية، والتصدي لانتشار المرض بين المراهقين من السكان، واعتماد سياسة لإجراء الاختبارات على الفيروس بين فئات معينة من السكان. ولا بد من التركيز على تبادل الخبرات الفنية والدعم التكنولوجي والتدريب ونقل المعرفة.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر الجمعية بأن التمتع بأعلى مستوى من الصحة هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المعتقد السياسي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. ومن أجل ضمان ذلك للأشخاص المصابين بوباء الفيروس والإيدز والمتضررين منه، ومن أجل بقاء الأجيال المقبلة، يجب أن نضع برامج مستمرة للوقاية والرعاية والعلاج والدعم. فمن خلال هذا الانجاز وحده سنتمكن بعد ذلك من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي التزمنا بها جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فاسيل كنيازيفيتش، وزير الصحة في أوكرانيا.

السيد كنيازيفيتش (أوكرانيا) (تكلم باللغة الأوكرانية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر منظمي هذا الاجتماع الرفيع المستوى لإتاحة الفرصة لنا حتى نلتقي معا لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في الإعلانات التاريخية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). لقد أقمنا شراكة لم يسبق لها مثيل بين القيادة الأوكرانية والمؤسسات الوطنية والعامة في أوكرانيا، بما في ذلك الشبكة الأوكرانية للأشخاص الذين يعيشون بهذا الفيروس. وممثلو تلك المنظمات هم حاضرون بيننا الآن.

ويشرفني اليوم أن أتلو بيانا من رئيس أوكرانيا، فيكتور يوشينكو، وهو الموجه إلى المشاركين في هذه الفعالية. فيما يلي نص البيان:

”إن أوكرانيا من بين البلدان التي بادرت بعقد الدورة الاستثنائية التاريخية للجمعية العامة

المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين، تحققت إنجازات هامة في التصدي للوباء على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

”إننا ممتنون للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وللبنك الدولي، ولمنظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، لما تقدمه من دعم كبير ولشراكتها التي يُعول عليها في التغلب على الوباء.

”إن التقرير الوطني لأوكرانيا للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو أكثر وثيقة تفصيلية أعددناها على الإطلاق بشأن هذه المسألة. ويدلل هذا التقرير على التقدم الكبير المحرز في أوكرانيا على مدى العامين الماضيين.

”يجري حاليا تقديم خدمات الوقاية على نطاق واسع بين السكان الأكثر تعرضا للخطر، بما في ذلك توفير العلاج البديل لمتعاطي المخدرات بالحقن؛ وهذه أمور ضرورية من أجل التصدي للوباء. ولقد تحققت نتائج هامة في مجال العلاج. فهناك الآن قرابة ٩ ٠٠٠ شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يحصلون على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية، وذلك بفضل الدعم المقدم من الصندوق العالمي. ويجري هذا العام تحويل ٦ ٠٠٠ شخص من أولئك المرضى إلى المساعدة التي يقدمها نظام الدعم الطبي في أوكرانيا.

”في الوقت نفسه، نحن ندرك جيدا الخطر الذي يمثله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ونعي تعقيد وجسامة المهام التي تنتظرنا. كما يساورنا بالغ القلق إزاء معدل انتشار الوباء، الذي قد وصل إلى ١,٦٣ في المائة من السكان البالغين في أوكرانيا.

”وأنشأنا مؤخرا مجلسا تنسيقيا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل، وتعاطي المخدرات. وتحت الإشراف الشخصي لرئيس أوكرانيا، سيقوم المجلس برصد عمليات الاستجابة للوباء على الصعيد الوطني. وأود أن أشير إلى أن المجتمع المدني والأشخاص المصابين بالفيروس على نحو خاص يقدمون إسهاما هاما في ذلك الكفاح. وتحظى شبكاتهم ومنظماتهم بتمثيل كامل في المجلس التنسيقي لأوكرانيا وغيره من المجالس الوطنية.

”ويظل الإيدز أحد أخطر التحديات في عصرنا. ولا يمكن تحقيق النصر في هذا الكفاح إلاّ من خلال القيام بعمل مكثف في مجالات الوقاية وتوفير العلاج للجميع، ورعاية ودعم جميع المصابين بفيروس نقص المناعة. ويتطلب إنجاز تلك المهمة زيادة التمويل من حكومة أوكرانيا فضلا عن الدعم المستمر من الشركاء الأجانب. وتؤكد أوكرانيا مجددا التزامها بمكافحة الفيروس/الإيدز. كما نعرب عن استعدادنا للتعاون بصورة وثيقة على الصعيد الدولي في هذا المجال الذي يكتسي أهمية بالغة للبشرية“.

وباسم حكومة أوكرانيا، أود أن أعرب عن بالغ تقديرنا لمجتمع المانحين وشركائنا الدوليين على مساعدتهم لنا على إعداد استجابتنا الوطنية للوباء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوزيبيو ديل سيد بيرالتا، وزير الصحة والمساعدة الاجتماعية في غواتيمالا.

السيد ديل سيد بيرالتا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الرئيس الدستوري لجمهورية غواتيمالا، فخامة السيد ألفارو كولوم كاباييروس.

بادئ ذي بدء، وباسم شعب وحكومة غواتيمالا، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزامنا بمكافحة الفيروس/الإيدز. وذلك هو سبب حضورنا هنا في هذه الجلسة اليوم: لمعالجة المسألة الحاسمة المتمثلة في مكافحة الإيدز والوقاية منه وتقييم التقدم المحرز في ذلك الصدد. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به مثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو.

ولقد تعهدت غواتيمالا ببذل الجهود اللازمة لإعداد استجابة للفيروس/الإيدز. إن بلدنا بلد متعدد الثقافات واللغات والأعراق، وحَّدت فيه الحكومة، والمجتمع المدني، والأشخاص المصابون بالفيروس/الإيدز، والشركات الخاصة، ووكالات التعاون الدولي، صفوفها كافة لمضاعفة الجهود بغية الاستجابة للوباء وتنفيذ استراتيجيات شاملة.

وشملت تلك الاستراتيجيات تعزيز المرافق المعنية بأمراض النساء في جميع المستشفيات بغواتيمالا بغية مواجهة الانتقال الرأسي للمرض، وتحسين أقسامها المعنية بالأمراض المعدية لتقديم رعاية شاملة للأشخاص المصابين بالفيروس. كما تشمل الاستراتيجيات إقامة شراكات مع القطاع الخاص – بما في ذلك الأطباء في العيادات والمختبرات الخاصة – للاستجابة للوباء؛ والتنسيق بين الأمانة المعنية بالتواصل الاجتماعي التابعة لرئاسة الجمهورية ووزارة الصحة بغية تنظيم حملات تهدف إلى تغيير السلوك؛ ووضع خطط للإعلام والتثقيف والتواصل تستهدف المراهقين والشباب في قطاع التعليم غير الرسمي؛ والتنسيق مع وزارة التعليم لاتخاذ إجراءات موجهة لقطاع التعليم الرسمي.

وأما فيما يتعلق بالخدمات الصحية، فقد بدأنا ببرنامج تدريبي بشأن الحياة الجنسية للإنسان يركز على أربعة مجالات، وهي، أساليب التعلم من الأقران وفيما بين الشباب؛ والوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وحقوق الإنسان والحقوق الجنسية والإنجابية؛ والتحليل والمنظور القائمان على مراعاة نوع الجنس، والبعد المتمثل في تعدد الثقافات.

وبالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومن خلال وزارة الصحة والمعهد الغواتيمالي للضمان الاجتماعي، وضعنا نظاما مشتركا للتفاوض بشأن الأدوية على الصعيد الدولي. كما أعد برنامجنا الوطني المعني بالإيدز، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ووكالات التعاون، كتيبا لمساعدة الأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز على التعامل مع مشاعرهم.

ويشكل مرسوم الكونغرس ٦٣٨-٢٠٠٥، الذي يتناول السياسة العامة، والمرسوم ٢٧-٢٠٠٠، والاتفاق التشريعي ٣١٧-٢٠٠٢، إطار الجهود التي يبذلها بلدي فيما يتعلق بالفيروس/الإيدز اقترانا بكفالة حقوق الإنسان للأشخاص المصابين به.

كما عززنا معهدنا الوطني للصحة وجعلناه المختبر المرجعي الرئيسي لوزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية، والمشروع الإقليمي بشأن الفيروس/الإيدز في منطقة أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية.

وبين أيدينا أيضا التقرير الوطني لتقييم النفقات المتعلقة بالإيدز، الذي يوفر المعلومات المالية بشأن الاستثمار

الوطني في البلد، ويمكّننا من رصد تعبئة الموارد. ويوفّر القطاع العام حاليا ٥٨,١ في المائة من مجموع الاستثمار الوطني فيما يتعلق بالفيروس/الإيدز.

وتؤمن غواتيمالا بجدوى اتباع نهج قائم على احترام حقوق الإنسان. وبالتالي، قمنا بسن القوانين لتشجيع التثقيف وتوفير المعلومات بشأن الفيروس/الإيدز. والهدف من ذلك هو منع الوصم والتهميش المرتبطين بالفيروس في أوساط أكثر الفئات ضعفا والمصابين أو المتضررين به.

وندرك أننا بحاجة إلى الدعم التقني والمالي من جميع الكيانات الملتزمة بإبطاء انتشار الفيروس/الإيدز إذا أردنا التغلب على هذا الوباء. ولن نتمكن من تغيير مسار الفيروس/الإيدز في بلداننا إلا بالعمل معا ومن خلال القيادة على جميع المستويات، وخاصة أعلاها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي كسيلي تشالا ساري، وزير الصحة في بنن.

السيد تشالا ساري (بنن) (تكلم بالفرنسية): يشرفني كثيرا أن آخذ الكلمة لمخاطبة هذا الاجتماع الرفيع المستوى المكرس لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي البداية، أود أن أنقل إلى الجمعية العامة التحايا الشخصية الحارة من فخامة السيد بوني يايي، رئيس الدولة، ورئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في جمهورية بنن. كما أود أن أنقل إلى الجمعية صداقة جميع سكان بنن، فضلا عن إعراب وفد بنن عن التهاني الصادقة للأمين العام بان كي – مون على التقرير الممتاز (A/62/780) الذي قدمه لهذا الاجتماع.

وليس من الضروري أن أشير إلى أن الإيدز هو أخطر الأمراض في عصرنا وأكثرها تدميرا. وقد انخفضت نسبة انتشار الإيدز بين عموم سكان بنن من ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠١، إلى ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي ذلك الصدد، تمثل حالة بنن حالة فريدة في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. وأمكن إحراز تقدم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بسبب القيادة السياسية التي توفّرت على أعلى مستوى من خلال المشاركة الشخصية لرئيس الدولة ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. ومكن ذلك من حشد الدعم القوي لتعزيز إطار المؤسسات التي تم إنشاؤها.

وقد وضعنا نهجا متعدد القطاعات استلزم، ضمن أمور أخرى، إنشاء مراكز اتصال بشأن مكافحة الإيدز في جميع الوزارات والمؤسسات الوطنية، بما في ذلك مكتب رئيس الجمهورية. وإضافة إلى ذلك، قمنا بزيادة الموارد المخصصة في الميزانية الوطنية لمكافحة الإيدز وباعتماد وسن قانون جديد للوقاية من الوباء ولتوفير الحماية من الوصم والتمييز للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

ويعزى نجاح بنن بشكل رئيسي إلى جمعها للهياكل الوطنية. وبالقيام بذلك العمل، تمكنا من الوصول إلى أعماق الكيفية التقليدية التي ينجز بها مجتمع بنن الأمور، وبذلك اتخذنا مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسيلة لتعزيز الصحة والتنمية بصورة شاملة. كما أننا نجحنا في خلخلة المعتقدات السلفية الراسخة والمحرمات الاجتماعية، مما مكن من توفير العلاج الأفضل لجميع الأمراض في بنن. وتنطوي الاستراتيجية التي ننفذها على المشاركة الفعالة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الجماعات الدينية والاختصاصيين في مجال الطب الشعبي، وبذلك تعزيز عمليات التلاحم والتعاون الوثيق بين الطب الحديث والطب الشعبي الذي تطور بوصفه جزءا من ثقافة الفودو، التي ولدت في بنن.

وبالتالي تمكنت بنن من تمديد التغطية من أقل من نسبة ١٠ في المائة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكسية في عام ٢٠٠٢ إلى نسبة ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٧، مع تقديم تلك الخدمات مجانا منذ عام ٢٠٠٢. وبالرغم من ذلك لن تكون بنن بمنجى عن انفجار الوباء إذا لم تتم زيادة تعزيز استجابتنا الوطنية بغية تحقيق حصول جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الوقاية والعلاج والدعم المستدام.

وفي ذلك الصدد، وضعت بنن إطارا استراتيجيا وطنيا جديدا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، يرتكز على الوقاية ويهدف إلى منع وقوع إصابات جديدة وتخفيض التأثير الاجتماعي والاقتصادي للأمراض. وتشير التقديرات إلى أنه بغية تحقيق حصول الجميع على الرعاية الصحية بحلول عام ٢٠١٠، سيلزم بنن أن توفر ميزانية تبلغ ٣٠٠ مليون دولار لتنفيذ الإطار الاستراتيجي.

وإذا أردنا أن نحمي الأجيال المقبلة وأن نبلغ الأهداف الإنمائية للألفية وأن نحافظ على إمكانية تحقيق التنمية في بلدنا، علينا أن نواصل جهودنا لضمان عدم الارتداد عن الاتجاهات الإيجابية التي نشهدها. ونحن ملتزمون بكفالة حصول ذلك، بالدعم المستمر الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووكالاته الشريكة وجميع الشركاء الإنمائيين الآخرين، الذين نعرب لهم عن امتناننا العميق.

إن هذا الاجتماع يتيح لنا فرصة قيمة لنشيد بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وبالتقدم المحرز على النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام. ويشير ذلك التقرير أيضا إلى حشد الموارد من خلال مختلف الآليات، بما في ذلك خطط العمل المتعددة القطاعات، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومصرف التنمية الأفريقي والمرفق الدولي لشراء الأدوية، والخطة الطارئة التي وضعها رئيس الولايات المتحدة للإغاثة من الإيدز، ومؤسستا غيتس وكلينتون، ومنظومة الأمم المتحدة والآليات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وبالرغم من ذلك، لا بد من حشد موارد إضافية لتوسيع الاستجابات الوطنية وللزيادة الحقيقية لخدمات الوقاية والرعاية والدعم، وخاصة فيما يتعلق بمضادات الفيروسات العكسية. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا أيضا تعزيز القيادة والالتزام السياسي والتنسيق في القطاعات المتعددة والرصد والتقييم، بوصفها جزءا من الشراكة العالمية الفعالة التي تربط بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويتطلب القيام بذلك العمل حشد تمويل مستمر وإضافي، وهو أمر بالغ الأهمية نظرا للتحديات الهائلة التي لا بد أن تتغلب عليها الاستجابة في العديد من أجزاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تواجه أزمات اقتصادية واجتماعية – سياسية خطيرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رديارد سبينسر، وزير الصحة والبيئة في جامايكا.

السيد سبينسر (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فضلا عن البيان الذي أدلى به دولة السيد ديتزل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس. وسيركز بياني على الجهود التي تبذلها جامايكا لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦.

ونسقت الحكومة برنامجا شاملا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال العقدين الماضيين. وبالرغم من العوائق والتحديات العديدة، أبطأ معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وقلّ بقدر كبير الوصم والتمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات المهمشة الأخرى، وبدأت جامايكا تشهد اتجاها تنازليا للوفيات الناجمة من الإيدز.

وتم إحراز تقدم كبير، وخاصة في مجالات الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكسية – بتغطية بلغت نسبة ٦٠ في المائة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمحتاجين للعلاج. وانخفض الانتقال الرأسي لفيروس نقص المناعة البشرية من نسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى نسبة ٥ في المائة في عام ٢٠٠٧، بقدر كبير بسبب برنامج جامايكا القوي لمنع الانتقال من الأم إلى الطفل. ويتلقى أكثر من ٩٠ في المائة من الحوامل بين سن ١٥ و ٤٩ عاما المشورة والفحص المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية.

وبالرغم من الانجازات التي حققناها، ما زالت التحديات قائمة. وتساعد الممارسات السلوكية، مثل زيادة ممارسة الجنس لأغراض تجارية، وتعدد الشركاء وممارسة الجنس بدون وقاية في الحالات المعرضة للخطر، وانخفاض سن بدء الممارسة الجنسية، على تفاقم انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في جامايكا. وما زلنا نشعر بالقلق لعدم التمكين الوافي للنساء والفتيات من التفاوض بشأن استخدام الرفالات.

وقد تضاعف خطر انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الجنس نتيجة تحول دراماتيكي في الوصول إلى رسائل ومواد الجنس الصريح. وعلى الرغم من تدخلاتنا العديدة، ما زال هناك القليل جداً من الرسائل عن السلوك الجنسي السليم في مواجهة الزيادة الكبيرة في المواد الصريحة المتاحة لأي فئة عمرية على شبكة الإنترنت وعن طريق التلفزة بالكيبل.

إن التزام الزعماء على أعلى مستوى أمر أساسي لاستجابة ناجحة. وخلال اليوم العالمي لمكافحة الإيدز في عام ٢٠٠٧، بادر رئيس وزراء جامايكا، الأونرابل أوريت بروس غولدنغ، بالخضوع للفحص العلني من فيروس نقص المناعة البشرية تدليلاً على التزام الحكومة بالاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية. وفي إطار المبادرات الموسعة للفحص، سجلنا زيادات كبيرة في عدد الأشخاص الذين يشاركون في المشورة والفحص الطوعيين.

لقد شهدت جامايكا ازدياد الالتزامات العملية من عدد من القادة البارزين كمثال يحتذى. فهناك شخصيات مرموقة في حقل الرياضة وصناعة الترفيه وقطاع الأعمال ووسائط الإعلام صدقت على رسائل وسائط الإعلام ضد التمييز. ومن أبرز الأمثلة ائتلاف الفنانين ضد الإيدز، وتحالف وسائط الإعلام ضد الإيدز. وأكد القطاع الخاص أيضاً دعمه من خلال إنشاء مجلس رجال أعمال جامايكا المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وجرى استعراض سياسة وطنية إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخطة استراتيجية وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٢٠٠٧-٢٠١٢) وأقرتها الحكومة وأصحاب العمل والعمال، فضلاً عن الأشخاص الذين يتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وغيرهم من الجماعات المهمشة. ويندرج في سياستنا وخطتنا الوطنيتين حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في العمل، بغض النظر عن الحالة الفعلية أو المفترضة لفيروس نقص المناعة البشرية.

وإذ عقدت جامايكا العزم على تحقيق الوصول الشامل في غضون السنوات الخمس المقبلة، فإنها ستركز على أربعة مجالات ذات أولوية: أولاً، الوقاية مع توسيع نطاقها بشكل كبير والتركيز على المجموعات المعرضة للخطر؛ ثانياً، العلاج والرعاية مع إزالة العوائق أمام إمكانية الوصول وتوفير الرعاية الصحية مجاناً، بما في ذلك العلاج بمضادات الفيروسات العكسية؛ ثالثاً، تطوير بيئة مؤاتية وإطار لحقوق الإنسان؛ رابعاً، التمكين والحكم الرشيد بالنسبة للالتزام والاستدامة.

ولا بد من التزام وشراكة جميع أصحاب الشأن لتحقيق الوصول الشامل، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى العلاج بمضادات الفيروسات العكسية، وتعزيز نظامي الرعاية والدعم القائمين. ونحن بصدد استعراض الإطار التشريعي الذي سنعمل بمقتضاه، لضمان حماية حقوق الإنسان لجميع سكان جامايكا، بغض النظر عن معتقداتهم أو ممارساتهم أو حالتهم الصحية أو موقفهم السياسي.

وبالرغم من التقدم المحرز، ما زال هناك عدد من التحديات الملحة. فالمناخ الحالي للاقتصاد الكلي، بما في ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار النفط، يمثل تهديداً كبيراً لاقتصادنا الهش بالفعل. ولذلك، ترحب جامايكا باستمرار الدعم الخارجي لاستجابتها إزاء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مع سعينا في نفس الوقت إلى دمج الاستجابة في البرامج الاجتماعية والاقتصادية الكلية، بما في ذلك خفض حدة الفقر.

وأود أن أختتم بالإقرار بالدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلاً عن البنك الدولي. ولا بد لي أيضاً أن أعرب عن التقدير للدور الكبير للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي ما برح يدعم جهودنا الوطنية.

إن الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس مسألة تخص قطراً بعينه. فالتعاون الدولي يبقى أساسياً للاستجابة. ولا بد أن نواصل وضع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جدول أعمال الاقتصاد الكلي للحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وحكومة جامايكا ستظل ملتزمة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسوف تواصل القيام بدور ريادي رفيع المستوى لضمان نجاح الاستجابة على كل المستويات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دارك زيبرنا، وكيل وزارة الصحة في سلوفينيا.

السيد زيبرنا (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف والاعتزاز أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلاً عن أوكرانيا وأرمينيا وجورجيا ومولدوفا.

والاتحاد الأوروبي يشكر الأمين العام على الفرصة الممتازة التي أتاحها لاستعراض التقدم المحرز منذ اعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٦.

ومنذ اجتماعنا في إطار الدورة الاستثنائية للجمعية العامة سنة ٢٠٠١، تحول العالم في استجابته لوباء فيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يجتاح العالم. واليوم، وبالرغم من أنه لا يزال هناك عمل كثير، ثمة ٣ ملايين شخص بإمكانهم الوصول إلى العلاج بمضادات الفيروسات العكسية ويحرزون تقدماً ملحوظاً في الوصول إلى الوقاية وإلى الرعاية. ومنذ عام ٢٠٠٦، يمكننا أن نلمس الآن تقدماً في احتواء وباء فيروس نقص المناعة البشرية في كل مناطق العالم تقريباً. ونحن مقتنعون بأن الإرادة السياسية والقيادة القوية والالتزام المستدام والجهود المتضافرة لكل أصحاب الشأن على جميع المستويات سوف تسهم في تحقيق هذا الإنجاز.

ولكن، لا مجال للتقاعس، فالتقدم ليس قاب قوسين أو أدنى، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال يشكل تحدياً هائلاً وطويل الأمد يستدعي اهتماماً سياسياً عالمياً دائماً وقيادة واستجابة مستدامة طويلة الأمد.

والاتحاد الأوروبي يلتزم التزاماً كاملاً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف رقم ٦، من خلال تقديم مجموعة من واسعة من السياسات والأدوات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم. والاستجابة لهذا الوباء كانت وستبقى أولوية عليا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، داخلياً وخارجياً.

وقد أوضح المجلس الأوروبي ذلك في تأكيد الاتحاد الأوروبي على استمرار تعهده بوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في مناسبة اليوم العالمي لمكافحة الإيدز، وكذلك في استنتاجات المجلس الأوروبي يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، عندما نوقش موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مستوى رؤساء الدول والحكومات لأول مرة على الإطلاق.

إن استنتاجات المجلس الأوروبي بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ حول المسائل المستحدثة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد طالب بتنفيذ الالتزامات القائمة في إطار البرنامج الأوروبي للعمل من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل من خلال العمل الخارجي، والمعتمد في أيار/مايو ٢٠٠٥، وحدد الأمور الناشئة حديثاً والعراقيل التي تعوق إحراز تقدم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنفيذ الناجع لبرنامج عمل الاتحاد الأوروبي. والاتحاد يؤكد مرة أخرى أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لن تنجح إلا باتباع نهج شامل بحلول عام ٢٠١٠ يشتمل على تكثيف ملموس للجهود بهدف تعميم الوصول إلى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

والاتحاد الأوروبي يؤكد تركيزه على الوقاية التي تبقى بمثابة حجر الزاوية لجميع الأنشطة الأخرى في إطار النهج الشامل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبدون النهوض بتدابير الوقاية الأولية، وتنفيذ إجراءات الحد من الضرر، مثل استبدال المحاقن والإبر بين من يتعاطون المخدرات بالحقن، والتدخلات المستهدفة للمجموعات المعرضة للخطر، لن يتسنى تحقيق هدف تعميم الوصول إلى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن عدد حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتجاوز الزيادة في عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات العكسية بواقع ٢,٥ مرة.

والأشخاص الذين يواجهون أعلى درجات الخطر، وخاصة الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال، ومن يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن والمشردون، بمن في ذلك أطفال الشوارع، ما زالوا لا يملكون الوصول إلى خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، رغم أنهم كثيراً

ما يكونون أهدافاً للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، في كثير من المناطق.

وندعو مرة أخرى إلى اتخاذ إجراء إضافي لتعزيز السلوك والممارسات الجنسية المأمونة، بما في ذلك استخدام الرفالات، وزيادة حصول متعاطي المخدرات عن طريق الحقن على الوقاية وعلاج إدمان المخدرات وخدمات تخفيف الضرر.

وما زلنا نشعر بقلق عميق من التوسع الشامل لانتشار الوباء بين النساء. وتمثل النساء الآن نصف المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك وجود نسبة ٦١ في المائة منهن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي هذا الصدد، نعترف بأن أوجه عدم المساواة بين الجنسين وجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات تزيد تعرضهن لخطر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). كما تزداد نسبة النساء بين الأشخاص الذين اكتشفت حديثا إصابتهم بالإيدز في شرق أوروبا ووسط آسيا.

وبغية عكس الاتجاه الحالي لتأنيث الوباء، قاد الاتحاد الأوروبي بصورة ناجحة، في إطار مواقفه الثابتة، جهودا لتعزيز الاهتمام والعمل العالميين للتصدي لعدم المساواة بين الجنسين، والعنف القائم على أساس نوع الجنس وإساءة المعاملة بوصفها دوافع لوباء الإيدز. ودعونا إلى تكثيف الجهود لحماية حقوق النساء والفتيات، ووضع برامج فعالة للسياسات والخدمات المتعلقة بالإيدز المقدمة للنساء والفتيات، بما في ذلك البرامج والخدمات المتصلة بحقوق الصحة الإنجابية ودعم المشاركة الكاملة للنساء في التخطيط واتخاذ القرار فيما يتصل باستراتيجيات وبرامج الإيدز. ونحن ملتزمون بالعمل بصورة جماعية وانفرادية لدعم البلدان الشريكة في تنفيذ استراتيجيات المساواة بين الجنسين وحقوق النساء وتمكينهن واتخاذ نهج فعالة للنساء والفتيات في التصدي لوباء الإيدز.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على دعمه القوي للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل القاهرة والتزامه بالبرنامج، فضلا عن الإجراءات الرئيسية لزيادة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

كما أننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ من عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال والشباب، وتدني التغطية في منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل وعدم وجود الأدوية الخاصة بالأطفال في العديد من البلدان، مما يعوق بقدر كبير الجهود الرامية إلى حماية صحة الأجيال المقبلة. إن الحصول على الرعاية السابقة للولادة، والمعلومات والمشورة وغيرها من الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، والمشورة والفحص السريين، فضلا عن العلاج المضاد للفيروسات العكسية وبدائل لبن الأم أمور بعيدة عن أن تكون كافية. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا بذل جهود دؤوبة للتصدي للحواجز وإزالتها بغية توفير الوقاية والمشورة والفحص فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية.

إن معرفة الشباب فيما يتعلق بالإيدز أمر بالغ الأهمية لمسار الوباء في المستقبل. وبصرف النظر عن تلك الحقيقة، فإن نسبة ٤٠ في المائة من الشباب الذكور و ٣٦ في المائة من الشابات لديهم معرفة دقيقة بفيروس نقص المناعة البشرية وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام، وهي نسبة ما زالت أقل من الهدف المحدد بنسبة ٩٥ في المائة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ومن غير المقبول ألا تتعدى نسبة الأيتام الذين يعيشون في أسر معيشية تتلقى نوعا ما من المساعدة ١٥ في المائة، على النحو الوارد في التقرير. وينبغي أن نزيد الحماية للأطفال الذين أضحوا يتامى بسبب الإيدز وللمصابين بالفيروس، وأن نتصدى على سبيل الأولية لأوجه الضعف التي يواجهها الأطفال، وأن نقدم الدعم والرعاية للأطفال المصابين بالإيدز، وأن نعزز السياسات والبرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز والموجهة نحو الأطفال، وأن نكفل التغذية الكافية والحصول على العلاج، وأن نكثف الجهود الرامية إلى تطوير علاجات جديدة للأطفال، فضلا عن بناء ودعم نظم الأمن الاجتماعي بغية حماية الأطفال وتخفيف تأثير الوباء على حياتهم اليومية ومستقبلهم. ونشجع على إبداء التزام أقوى بهذه الأهداف.

إن تغطية العلاج المضاد للفيروسات العكسية ارتفعت بنسبة ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٧، لتصل إلى ٣ ملايين شخص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وهذا يمثل نسبة ٣٠ في المائة تقريبا من المحتاجين وهو ما زال أقل بكثير من هدف حصول الجميع على العلاج بحلول عام ٢٠١٠. وبالرغم من وجود العلاجات المعقولة التكلفة للسل، لم تتعد ٣١ في المائة في عام ٢٠٠٧ نسبة الأشخاص المصابين إصابة متزامنة بفيروس نقص المناعة البشرية وبالسل الذين تلقوا الأدوية المضادة للفيروسات العكسية والأدوية المضادة للسل على حد سواء. ونحن نؤكد هنا على ضرورة التعجيل بزيادة الأنشطة التعاونية فيما يتعلق بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية تمشيا مع مبادرة القضاء على داء السل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، والاستثمار في الأدوية الجديدة، ومواد التشخيص، واللقاحات المناسبة للمصابين بإصابة متزامنة بفيروس نقص المناعة البشرية وبالسل. كما يلزم إجراء المزيد من البحوث في مبيدات الميكروبات واللقاحات والعلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس، فضلا عن أكثر السبل فعالية لإحداث تغيير في السلوك.

وتساهم المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في المفوضية مساهمة فعالة في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا منذ إنشاء الصندوق في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وحصلت زيادة كبيرة في تبرعات المانحين للتصدي للإيدز فضلا عن زيادة الموارد المحلية التي تنفقها البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على الإيدز. ولكن بالرغم من حصول زيادة بنسبة ١٢ في المائة في تمويل الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية خلال عام ٢٠٠٦ وزيادة بلغت عشرة أضعاف في أقل من عقد، لم نتمكن من الوفاء بالتوقعات الحالية والمقبلة. والاتحاد الأوروبي يناشد جميع الشركاء والمانحين والبلدان النامية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وصناعة الأدوية تسريع جهودها لكفالة حصول الجميع إلى الأدوية المعقولة التكلفة وشرائها.

وعلى النحو الذي يؤكد عليه برنامج العمل الأوروبي لمجابهة الإيدز والملاريا والسل (٢٠٠٧-٢٠١١)، ينبغي توجيه المزيد من الاستثمار في تعزيز النظم الصحية والموارد البشرية اللازمة لتقديم خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية التي تتسم بأهمية حيوية للوقاية الفعالة من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم.

إننا ملتزمون بدعم وتعزيز الآليات المالية القائمة، بما في ذلك الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، فضلا عن منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، من خلال تقديم الأموال بطريقة مستمرة وثابتة، بما في ذلك بتوفير أموال إضافية بمواصلة إيجاد موارد مبتكرة للتمويل.

ونحن إذ ندرك ضرورة المساعدة على سد الفجوة الهائلة في التمويل بين الاحتياجات والموارد المتوفرة وبغية كفالة التمويل الطويل الأجل والثابت لبرامج مكافحة الإيدز ولتدابير الصحة الإنجابية، نؤكد مجددا على التزامنا بمواصلة تقديم مساهمات تعكس وزن وأهمية أوروبا بوصفها شريكا دوليا رئيسيا في التنمية.

إن التحقيق الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع يشكل عنصرا أساسيا في التصدي العالمي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فهو يؤدي إلى تخفيف التعرض لخطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويمنع الوصم وما يتصل به من تمييز ضد المتعايشين مع الإصابة أو المرض. والمطلوب هو إيجاد حلول مناسبة للتغلب على الحواجز القانونية والتنظيمية وغيرها من الحواجز التي تمنع الحصول على الوقاية الفعالة من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم، بما في ذلك الأدوية والسلع والخدمات، عند الاقتضاء. ونرحب بتعزيز جميع حقوق الإنسان وجميع الحريات لجميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولأعضاء الفئات المعرضة للخطر بتيسير مشاركتهم في جميع جوانب عمليات مكافحة الإيدز.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا على التزامه بحرية تنقل المرضى، وفقا للمادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويدعو الدول التي تفرض تلك القيود، وخاصة ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، إلى رفع هذه القيود. وننادي بالتعاون الوثيق من جانب الحكومات والبرلمانات الوطنية والمانحين والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا والمجتمع المدني والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات المعرضة للخطر والقطاع الخاص والمجتمعات الأكثر تضررا بالإيدز وغيرها من أصحاب المصلحة.

وكل ما لدينا من تدابير وتعاون وصلات يشكل إحدى أقوى قدراتنا، التي يجب أن نعيها كلنا وأن نحسِن استغلالها.

إنها مسؤوليتنا المشتركة على الصعيد الدولي والأوروبي والوطني أن نغتنم هذه الفرصة وأن نحول أقوالنا والتزاماتنا إلى أفعال وأن ندعم بلورة استراتيجيات واستجابات ناجعة إزاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٢٠.